

عثرات الأقلام والألسنة

تأليف

الشيخ العلامة محمد المنتصر الريسوني

رحمه الله

دار ابن حزم

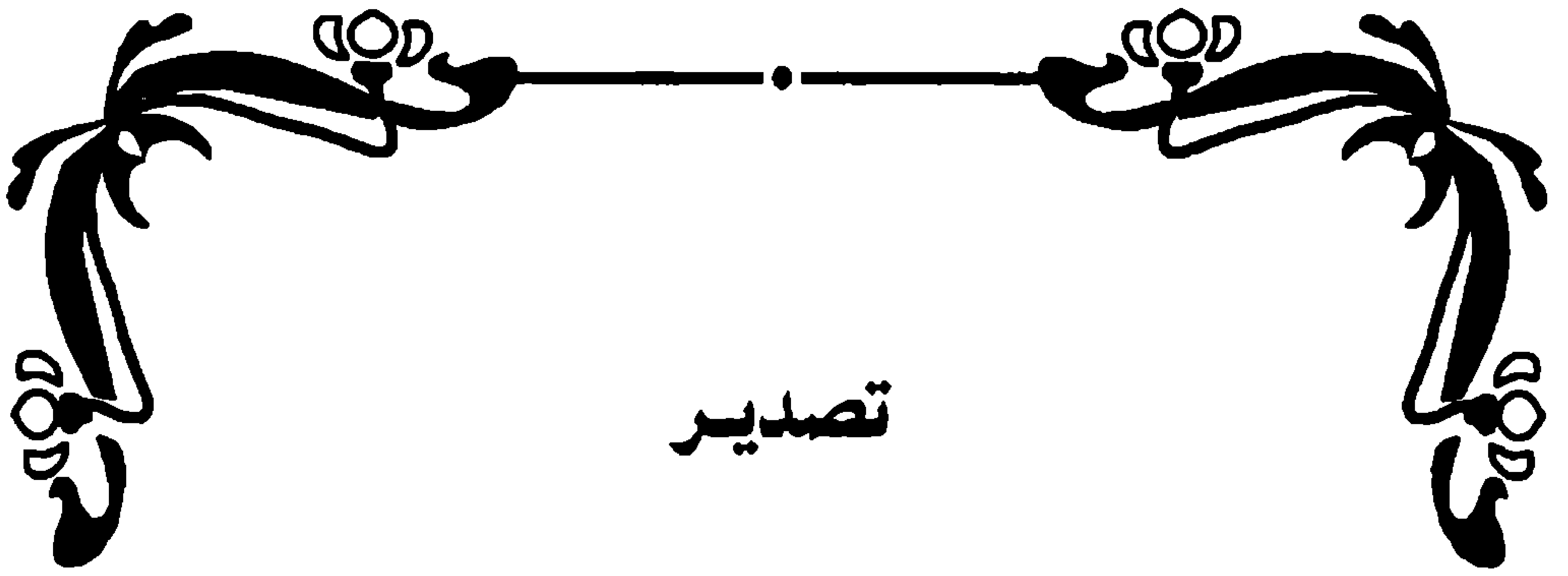
عثرات الأقلام والألسنة

تأليف

الشيخ العلامة محمد المنتصر الريسوني

رحمه الله

دار ابن حزم



تصدير

الدكتور قطب الريسوني
استاذ الفقه واصوله بجامعة الشارقة

تضافرت الروايات عند المؤرخين وأرباب اللغة أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر فلحن، فكتب إليه عمر: أن قنّع كاتبك سوطاً[1]، وكان لحناً قبيحاً يشقّ على عمر وغير عمر كما قال الرافعي ـ رحمه الله ـ؛ إذ جعل صدر كتابه: (من أبو موسى الأشعري)، ولعل هذا أول لحن فشا في الكتابة، وأزرى على اللغة.

ولما شبّ عن الطوق الجيل الثاني في الإسلام، اضطربت الألسن، ولابسها بعض الفساد والشّوْب، وخيف عليها التمادي على ذلك، والإيغال فيه، فوضع أبو الأسود الدؤلي قواعد النحو، وأصبحَ ملاذَ الناس في إحكام هذه الأصولِ وتلقينها.

---

(١) الرافعي، تاريخ آداب العرب، ١/٢٣٠.

وقد عني إمام العربية الجاحظ بالبحث في أوليات اللحن، وتأدى بعدَ المفاتشة والنظر إلى أن أول لحن سمع في البادية: هذه عصاتي، والصواب: هذه عصاي، وأول لحن سمع بالعراق حيّ على الفلاح، والصواب: حيَّ بالفتح. ولم يسلم البلغاء ـ على طول القلم، وذلاقة اللسان ـ من شوبِ اللحن الذي تطرّق إلى ألسنتهم، وعكر عليهم صفاءَ الأسلوب، وبهاءَ الصوغ، مما حمل اللغويين النقدة على تعقّب لحن الخواص، وإفراده بالتأليف.

وإذا ذكر البلغاء اللحّانون، عدّ فيهم: خالد بن عبدالله القسري، وخالد بن صفوان، وعيسى بن المدور، والحجاج بن يوسف، وقد أوتي هؤلاء من البراعةِ في الخطابة والإنشاء ما لم يؤت غيرهم.

ولما انقادت الأزمّة للعباسيين، كانت العجمة قد ضربت أطنابها على الحضر، وأصبحت النَّجْوَةُ من اللحن لا تتاح إلا بالتصوّن، والتوقّي، والارتياض بكلام الفصحاء، وكان إذا نجم في القوم فصيح شبّهوا لسانه بلسان الأعرابي القحّ.

وإذا كان اللحن فاشياً في هذه العصور، وديار العلم آهلة، ومجالسه مأنوسة، ورجاله متوافرون، واللسان يجري

في معظم الوقت على الجادة، واللغة في حياطة من السليقة، وإلى ملاذ من القواعد، فكيف توصف حال العربية اليوم، بعد اختبال الألسن، وفساد السلائق، وهجنة الأذواق، حتى أصبح اللحن فينا يدور مع الشمس والريح؛ بل ويحتفى به على أنه من العرف الشائع، والتطور السائغ، والذي أثار رهَجَ هذه البدعة، ونفخ في كيرها: أحلاف العجمة، وأسراء الترجمة، ودعاة العامية الذين يُتلعون أعناقهم إلى غدٍ قريب تقوّض فيه أركان الفصحى، وتذهب ريحها؟ وأكثرهم لا يفقهون أنها محفوظة بما حفظ به الوحي، ومذبوب عنها بالمهج قبل الأقلام!

والحق أن اللحن في العصور جميعها ممجوج عند الفصحاء، مغموز صاحبه بالنقص، مشنَّع عليه في كل مكان، مهما كان مجيداً في علومٍ أخر، مضطلعاً بأغراض شتى، وقد ذكر الخطيب البغدادي بسنده إلى حماد بن سلمة قال: (مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها)[1]، وقال ابن فارس: (وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبون أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن فقد تجوّزوا حتى إن المحدث يحدث

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/٢٦.

فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء، فهما يسرّان بما يُساء به اللبيب)[1].

وكان المؤلفون في تراجم العلماء لا يسكتون عن نقيصة اللحن، وإن كان الموصوف بها رأساً في علوم أخر، ومن هذه البابة قولهم: (وكان يلحن)، و(وكان لُحَنةً)، و(كان ربما يقع منه اللحن).

ويخلص لنا من هذه النقول أن إهمال القواعد، والخروج عن السليقة، واجتراح اللحن، مجلبةٌ للنقص، ومدعاة للتحطّط، بخلاف من كان قصير الباع في البلاغة، أو العروض، أو الأدب، فإنه قد يسلم من التجريح، ويعفى من الانتقاد؛ ومصداق ذلك أن تقصير الأصمعي في علم العروض لم يزرِ بمكانته السنيّة عند أرباب اللغة.

وإن الإنصاف يلحف علينا إلحافاً للتنويه بجهود اللغويين المعاصرين في مواجهة اللحن، جرياً على عادة أسلافهم في ذلك، وقفواً لأثرهم في التصحيح ونقد الأساليب. وأوضاعهم في هذا الفن متكاثرة، ومتفاوتة في مقادير الإحسان والإتقان، بتفاوت المستويات، والمدارك،

---

(١) الصاحبي، ص٥٦.

وحظوظ المعرفة باللغة نحواً وصرفاً وبلاغةً. ومن بابِ توفية الفائدة أجلب هنا حشداً من هذه الأوضاع معزوة إلى مؤلفيها، حتى يقف المتهمّم بالدرس اللغوي على ثمرات العنايةِ بهذا الفن، ومقدار حرص أبناءِ الضاد على سلامة لغتهم من الشّوب والفساد:

١ - أساليب العرب في الصناعة والإنشاء لشاكر شقير اللبناني.

٢ - أخطاء لغوية شائعة لمصطفى الشهابي.

٣ - أخطاء لغوية شائعة لخالد بن هلال بن ناصر العنبري.

٤ - الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين لمحمد أبي الحسن.

٥ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين سعدي الزعبلاوي.

٦ - أخطاء ألفناها لنسيم نصر.

٧ - أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبي السعود.

٨ - الاستدراك على كتاب (قل ولا تقل) لصبحي البصام.

٩ - إصلاح الفاسد من لغة الجرائد لمحمد سليم الجندي.

١٠ - إصلاحات في لغة الكتابة والأدب لعبد القدوس الأنصاري.

١١ ـ أغلاط الكتاب لكمال إبراهيم.

١٢ ـ تذكرة الكتاب لأسعد خليل داغر.

١٣ ـ تقويم اللسانين لمحمد تقي الدين الهلالي.

١٤ ـ حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب لأحمد أبي الخضر منسي.

١٥ ـ العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر.

١٦ ـ عثرات اللسان في اللغة لعبدالقادر المغربي.

١٧ ـ قل ولا تقل لمصطفى جواد.

١٨ ـ قاموس الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني.

١٩ ـ كبوات اليراع لأبي تراب الظاهري.

٢٠ ـ الكتابة الصحيحة لزهدي جار الله.

٢١ ـ اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه لعبدالفتاح سليم.

٢٢ ـ لسان غصن البان في انتقاد العربية العصرية لشاكر شقير اللبناني.

٢٣ ـ اللغة الانتقادية (انتقاد أغلاط الكتاب) لمحمد رضا الشبيبي.

٢٤ ـ لغة الجرائد لإبراهيم اليازجي.

٢٥ ـ لغويات لعلي النجار.

٢٦ ـ معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني.

٢٧ ـ معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب.

٢٨ ـ المعيار في التخطئة والتصويب لعبدالفتاح سليم.

٢٩ ـ محاضرات في الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد علي النجار.

٣٠ ـ مغالط الكتاب ومناهج الصواب للأب جرجي البولسي.

٣١ ـ مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد لرؤوف جمال الدين.

٣٢ ـ موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة لعلي جاسم سلمان.

٣٣ ـ نظرات في اللغة والأدب لمصطفى الغلاييني.

ومما يعدّ في زمرة هذه المؤلفات، ويسلك في فنّ التصحيح اللغوي كتاب: (عثرات الأقلام والألسنة) للعلاّمة الأديب محمد المنتصر الريسوني رحمه الله، ومعظم مادته حلقات نشرت منجّمة في مجلة (دعوة الحق)، وصحيفة (النور) المغربيتين، إلى ما كان ينشره في جريدة (العلم) من

(أشتات لغوية) لا يخليها من تصحيحات في هذا الفن، وما كان يذيعه في إذاعة طنجة من حلقات رمضانية في تعقّب الأخطاء الشائعة، وهي ما زالت محفوظة بخزانته بتطوان في شرائط صوتية.

ودعني أقول غير متحرِّج ولا متحرّف عن الحق: إن الأستاذ الريسوني كان من المؤلفين السباقين إلى معالجة فنّ التصحيح اللغوي، وتصريف القول فيه؛ إذ نذر نفسه لهذا الغرض في فتاءِ العمر، وريّق الشباب، وبدأ نشرَ (أشتاته اللغوية) في جريدة (العلم) سنة ١٩٦١م وهي تضم بين جانحتيها ـ إلى فوائدَ شتّى في اللغة والنحو ـ نقداً للأساليب المعاصرة، وتعقّباً لاستعمالات الكتاب ممن يشذّون عن سَنَنِ الفصحى تأثراً بالعجمة، أو انبهاراً بالترجمة، أو استسهالاً لركوب اللحن.

وإن هذا التهمّم المبكرّ بالتصحيح اللغوي لشاهدٌ ناهضٌ على أن الأستاذ الريسوني أسبقُ إلى معالجة هذا الفن من الأستاذ العدناني صاحب (معجم الأخطاء الشائعة)، و(قاموس الأغلاط المعاصرة)، فضلاً عن استقلاله في منهج المعالجة والتصحيح، وتفرده بالبسط ومدّ الباع في إيراد القواعد وتحريرها، والانتزاع من كلام أئمة اللغة، والاستئناس بأنظامهم في النحو والصرف واللغة. ولعل تصحيحه لخطأ

شائع قد يستغرق صفحاتٍ طوالاً، يحشد فيها الأدلة على التخطئة، ويطيل في اجتلاب شواهد التصحيح، مع تتبع واسترواح في التمثيل لعثرات الكتاب المعاصرين.

ولعل القارىء لهذا الكتاب يلحظ تفاوت مادته من حيث المعالجة والبسط والاستيفاء، ومردّ ذلك إلى اختلاف المنابر الصحفية في قواعد النشر، وطرائقِ العرض؛ إذ كان المجال في مجلة (دعوة الحق) رحيباً للاستقصاء، والتعمق، والغوص على الفوائد، والمتاح من الصفحات ليس بضئيل ولا منزور، بخلافِ صحيفة (النور)؛ فقد كان فيها المجال أضيق، ونصاب الصفحات أقل، مما يستدعي تغييراً في منهج المعالجة بما يتساوق والمقام، ويدارج المقتضى. ومن هنا اصطبغت تصحيحات (دعوة الحق) بصبغة طول النَّفَس، وإشباع القول في التخريج والملاحقة، فيمضي القلم إلى طيَّته، منتجعاً الغيثَ، غيرَ قانعٍ بالبَلال. أما تصحيحات صحيفة (النور) فقصبة من جناح قد طار، وأثارة من علم ضنّ به على الإهمال؛ إذ كان يحرص مؤلفنا على تصحيح الخطأ الشائع في شكل (بطاقة لغوية) يمهرها باسم (ابن منظور)، ويوجز فيها القول وجازةً تناسب المتاح من مساحة النشر في ملحق ثقافي ضئيل الجرم، يسير الصفحات.

وإن تصحيحات الأستاذ الريسوني تستقل عن غيرها بوسم بائن، وملمح أصيل، يتجليان في المزايا الآتية:

١ ـ تعقّب أوهام المنجد، وانتقاد مؤلفيه الذين أيّدوا الخطأ الشائع، وأفسحوا له حيزاً من الانتشار والذيوع، بسكوتهم عليه جهلاً، أو سهواً، أو استخفافاً بركوب اللحن الفاشي، أو انبهاراً بالمقولة الفجّة: (خطأ مشهور خير من صواب مهجور)!

٢ ـ تعقّب اللغويين المعاصرين الذين صحّحوا بعض الأخطاء الشائعة، وتعسّفوا في هذا التصحيح تعسّفاً يجني على القواعد، وركبوا من التأويلات ما يأباه منطق اللغة! ومن هذه البابة اجتهاد الأستاذ محمد علي النجار في تصحيح استعمال (التأشير)، وردّ المؤلف عليه بكلام نفيس تستشف من خلال سطوره، وأثناء جمله، صدقَ النية، وقوة العارضة، ونبل الاطلاع. وقد انتهى في معالجته إلى انتفاء العلاقة بين الدلالة القديمة لـ (التأشير) وهي تحزيز الأسنان للتزيين، والدلالة الحديثة التي استقر عليها المصطلح، وشاعت في الدوائر الإدارية والحكومية شيوعاً منقطع النظير!

٣ ـ تتبع مواطن الأخطاء الشائعة، والتمثيل لها من استعمالات الفقهاء والأدباء، وأساليب المؤلفين، وكلام أهل

الصحافة، وهذا التمثيل الحيّ له أثر ملموسٌ ومرموقٌ في التأريخ للغة العصر، وما استقرت عليه من مواضعات نابيةٍ عن الفصاحة، ومزرية على القواعد، بسبب الضمور في الحصيلة اللغوية، والانبهار بلغة الأجنبي، والانسياق وراء الأساليب المترجمة!

٤ ـ اجتهاد المؤلف في نحت مصطلحات جديدة تسدّ مسدّ الخطأ الشائع، وتغني عن استعماله، ومن هذا الوادي: اقتراحه استعمال الفعل (جعمأ) بديلاً عن الفعل (أمّم). وإن كان مؤلفنا يؤثر أن يكون هذا الضرب من الاجتهاد اللغوي منوطاً بالمجامع اللغوية؛ لأن الرأي المنبثق عنها أقوم وأسدّ من رأي المجتهد الفرد.

٥ ـ الاستطراد في جلب الفوائد اللغوية والنحوية، وهو استطراد محبّب حُلو لا يزيل الموضوع عن مقصده وسياقه؛ وإنما يضيء مساربه بما يزيده وضوحاً وجلاءً. فترى الفائدة المجتلبة قارّةً في نصابها، مسبوكةً في قالبِها، خادمةً للمقصود بإضاءةٍ مثلى.

٦ ـ الاستشهاد بأنظام علماء اللغة النحو، كابن مالك، والسيوطي، والأخضري، والسلطان مولاي عبدالحفيظ، حتّى تساق القواعد موثّقةً، والتعاليل معضّدةً، والبيان اللغوي حالياً بشواهده وأنظامه.. وهذا الملمح الاستشهادي مغفول عنه في

أكثر أوضاع المصحّحين المعاصرين، لانقطاع نسبهم بجيل المتون العلمية، ومورد التعليم الأصيل!

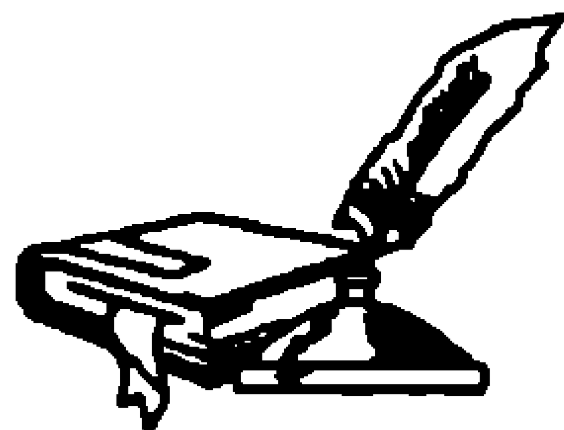
ثم إن مؤلفنا يستشهد في تصحيحاته بأبيات من منظومته اللغوية: (إرشاد ذوي الهمم العلية إلى بعض القضايا النحوية واللغوية السنيّة)، وهي مخطوطة لم تر النور بعد، وقد استدرك فيها بعض الفوائد على منظومات النحاة كابن مالك وغيره.. وهذا ما يزيد كتابه جدّة، وغناءً، وإطرافاً.

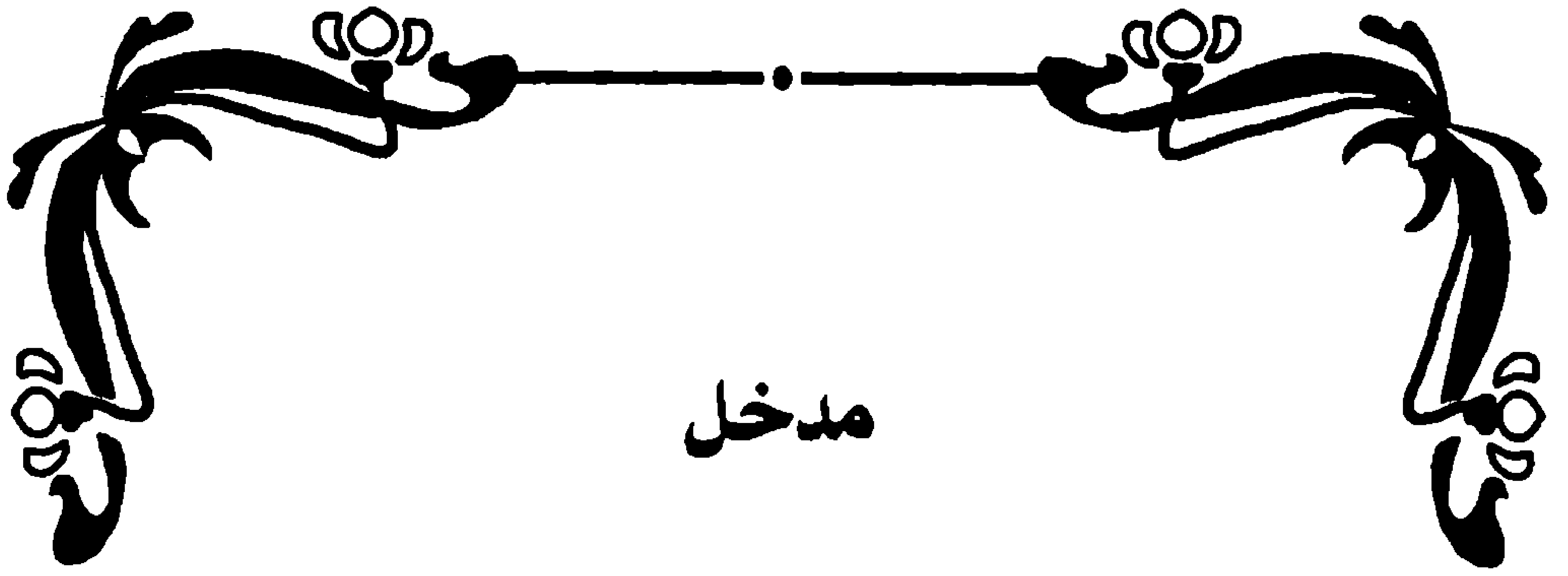
مهما يكن من أمر فإن هذا الكتاب لبنة مضيئة في صرح التصحيح اللغوي المعاصر، ولو فسح الله تعالى في عمر مؤلفه، وأقدره على إتمام عمله بهذه الصورة الرائقة، لكان فريداً في بابه، مستقلاً عن أشباهه بما أتيح له من المزايا والعوائد، لكن قدر الله وما شاء فعل.

ونرجو في الختام أن يكون كتاب (عثرات الأقلام والألسنة)، بمعيّة نظرائه مما دبّجه يراع المصحّحين المعاصرين، نبراسنا في دياجي الغربة اللغوية، وحادينا إلى الفصاحة، والملاحة، وعافية الكلمة..

وكتبه أبو يحيى قطب الريسوني

في الشارقة ٢ جمادى الأولى ١٤٣١





مدخل

ولعت أكبر الولع منذ فتاء العمر وطراءة السن بعلوم اللغة ـ بجانب علوم الشريعة وفنون الأدب طبعاً ـ ودفعني هذا الولع إلى توخي الصحيح من الأساليب العربية، والإعراض عن السقيم منها بعد الوقوف على مناط السقم فيها.

ودفعني هذا الولع أيضاً ـ وهو عندي نتيجة طيبة من نتائج النشأة العلمية ـ إلى الاتصال بما أُلِّف في هذا المجال من طرف علمائنا، أمثال: ابن قتيبة (ت: عام ٢٧٦هـ) في كتابه: «أدب الكاتب»، والحريري صاحب المقامات (ت: عام ٥١٦هـ) في كتابه: «درة الغواص في أوهام الخواص»، وابن الجوزي (ت: عام ٥٩٧هـ) في كتابه: «تقويم اللسان»، وأضرابهم.

وكنت أثناء مطالعاتي الكثيرة لأنماط من الفكر مما احتوته الكتب والجرائد والمجلات أحاول تتبع ما يرد فيها

من عشرات، كما كنت أثناء سماعي لأحاديث المتحدثين والمذيعين أتتبع ما تلوكه الألسن من غلطات ـ وللألسنة غلطات لا يظهر البعض منها في الكتابة؛ كحركة عين الماضي والمضارع والأمر ـ مما كان يملي عليَّ بإلحاح تجنب ذلك في الكتابة والنطق.

وتجمعت لديَّ مزالق لغوية شائعة، فقررت التنبيه عليها، وصادف أن كنت أكتب بصحيفة (العلم) عام ١٣٨١هـ/موافق ١٩٦١م مذكرات بعنوان: (أشتات مجموعة)، فخطر لي أن أخصص لهذه المزالق مكاناً في المذكرات، لذلك جعلتها خاتمة لكل مذكرة بعنوان: (في اللغة)[١].

وهذا يعني ـ بالجزم ـ: أن بداية نشري لهذه المزالق والتنبيه عليها سابقٌ زمانَ ما كان ينشره الأستاذ محمد العدناني في مجلة (الأديب) البيروتية عن الأخطاء الشائعة[٢]، وسابق جمعَه بعد ذلك هذه الأخطاء في كتاب تحت عنوان: «معجم الأخطاء الشائعة»، وإخراجه إياه في سنة ١٣٩٣هـ/موافق ١٩٧٣م، وإعادة طبعه ثانية مع التنقيح سنة ١٤٠٠هـ/موافق ١٩٨٠.

---

(١) انظر مثلاً: ص٤، رقم ٤٣٧٧، الأربعاء ٣ ربيع الأول ١٣٨١/ موافق ١٦ غشت ١٩٦١.

(٢) انظر مثلاً: رقم ٦٢، السنة ٣١ يونيو ١٩٧٢.

ولم أكن أكتفي بذلك؛ بل كنت كلما قرأت كتاباً وعثرت فيه على نبوة لغوية نبهت عليها في هامشه، على طريقة علمائنا الأقدمين في كتابة طرر ما يقرؤون[1]، مثال ذلك الطرة التي عندي في صفحة ٥٧ من كتاب: «داعي السماء بلال بن رباح» للأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله (طبعة ١٩٤٥، دار سعد للطباعة والنشر)، والذي اقتنيته منذ عام ١٣٧٨/موافق ١٩٥٨، وفيها علقت على قول الكاتب: «ففي هذه السنة التي نحن فيها (١٩٤٥)، انعقد مؤتمر الجماعات التي تشتغل بالتبشير في الجزر البريطانية ووجه إلى العالم نداء شديد أهاب فيه بأمم الحضارة إلى محو الفوارق...» إلخ، بما يلي:

(الصواب استعمال (التنصير) بدل (التبشير)؛ إذ لا يسوغ التبشير بما يذم إلا إذا كان ذلك على سبيل الاستعارة التهكمية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾[2]، استعيرت البشارة للإنذار هزؤاً وسخرية).

---

(١) الطرة: طرف كل شيء وبالنسبة لكتاب هامشه، وتجمع على طرر.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٢١.

ولا ريب عندي أن هذه الطرة أملاها علي ما كنا نتلقاه من دروس مختلفة عن السيد الوالد رحمه الله، عام ١٣٧٥هـ/موافق ١٩٥٥ وما بعدها، من بينها دروس في منظومة: (الجوهر المكنون في الثلاثة فنون) في البلاغة للشيخ الأخضري بشرح الشيخ الدمنهوري، وعن الاستعارة التهكمية تقول المنظومة:

ثم العنادية تمليحيه
تلفي كما تلفي تهكميه

وهذا يعزز ما أشرنا إليه سابقاً من أن الولع باللغة كان نتيجة طيبة من نتائج النشأة العلمية، وما قررناه في هذا منذ أكثر من ربع قرن دعت إليه رابطة العالم الإسلامي اليوم؛ إذ نصت في قراراتها باستعمال التنصير بدل التبشير، والحمد لله على هذا التوفيق.

هكذا كانت بداية العناية بهذا الجانب اللغوي، ثم استمرت العناية تشق طريقها في همة، لا تعرف الوهن، إلى الآن، ولا تكف عن تصيد المزالق والتنبيه عليها في هوامش ما نقرأه من كتب أو في بطاقة خاصة.

ومنهجنا في هذه الدراسة اللغوية يتلخص في عرض الخطأ ـ وقد نشير إلى مظانه الوارد فيها، وقد لا نشير وذلك

حسب الإمكان ـ مشفوعاً بصوابه، وقد نفصل أحياناً الحديث عنه لغوياً أو نحوياً، وقد لا نفصل الحديث في ذلك، فالأمر لدي يرجع إلى طبيعة الكلمة في التركيب العربي، وما يمكن أن تفرضه علي من شرح مسهب.

وارتأيت ـ بعد أن تجمع لدي حشد من المزالق ـ أن أعرضها مترتبة على حروف المعجم امتثالاً لطبيعة ما تحت يدي من المزالق، وتسهيلاً في الوقت نفسه لطرائق البحث عن العثرة اللغوية.

وقد اعتمدت في هذه المباحث على مصادر لغوية موثوقة، في مقدمتها القرآن الكريم وهو الحجة القاطعة على اللغة، كما أنه الحجة القاطعة على البشر في جميع ميادين الحياة، ثم الحديث الشريف الصحيح، ثم الشعر العربي من جاهليته وصدر الإسلام إلى عصور الاحتجاج وهي نهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة لفصحاء الحضر إلى أواسط الرابع بالنسبة لفصحاء البادية، وقد نستأنس بشعر في غير هذه العصور.

واعتمدت كذلك على معجمات لغوية موثقة، في مقدمتها: «جمهرة اللغة» لابن دريد، و«المخصص» لابن سيده، و«لسان العرب» لابن منظور، و«القاموس

المحيط» للفيروزآبادي، و«تاج العروس» للزبيدي، و«الصحاح» للجوهري، و«المصباح المنير» للفيومي، و«أساس البلاغة» للزمخشري، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة.

ثمّ كانت قبلتي بعد ذلك كتب النحو وفي مقدمتها شروح الألفية، ولم أغفل ما قررته المجامع اللغوية لا ما قرره فرد واحد؛ لأن إجماع أهل الاختصاص في هذا الباب أمر ضروري لتفادي أي زلل، أما الاجتهادات الفردية، فهي وإن أصابت في بعض الأحيان، إلا أن الخير الكثير مع الجماعة المتعددة والكثرة الغالبة، التي لا يجوز عليها من الخطأ والسهو إلا القليل، بخلاف الفرد.

وقد يسأل البعض عن أسباب ذيوع الخطأ في كتاباتنا حتى من الذين أتيحت لهم فرص تعلمها ومعرفة قواعدها والتعمق في أسرارها، والاطلاع على جمال بيانها حتى أصبحوا أقطابها، وعندي ـ والله أعلم ـ أن الأسباب تتلخص فيما يلي:

١) طغيان اللهجة الدارجة على حياتنا اليومية؛ إذ إننا نصبح ونمسي عليها بجانب ما تسهم به أساليب اللغة الأجنبية من تأثير في إبعاد العربية عن روحنا وسليقتنا،

ولو أننا حاولنا الاقتراب من لغتنا شيئاً فشيئاً وذلك باستعمالها في البيت والشارع والمعمل وفي كل مجال من مجالات حياتنا لاستطعنا أن نخالط روحها وتخالط هي روحنا، ولأمست حينذاك اللهجات المحلية منبوذة في هامش الحياة.

والحق أن اللحن ظهر مبكراً في العربية؛ إذ يعود إلى عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ففي هذه الفترة أخذ اللحن يفشو وهو ما دعا أبا الأسود الدؤلي (ت: ٦٨ أو ٦٩هـ) إلى رسم معالم النحو للناس أخذاً عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وذلك عندما سمع لحناً، ومما يحكى أن أبا الأسود سمع رجلاً يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ بكسر لام ﴿رسوله﴾[1] عطفاً على المشركين، فهاله الأمر ففكر في الموضوع ووضع المبادئ الأولى للنحو[2].

---

(١) رسوله يقرأ بالرفع، وفي إعرابه أوجه ثلاثة؛ الوجه الأول: أنه معطوف على ضمير في (بريء). والوجه الثاني: أنه مبتدأ محذوف خبره والتقدير (ورسوله بريء)، والوجه الثالث: معطوف على موضع الابتداء وهو غير مسلم به عند المحققين، وقرئ بالنصب عطفاً على اسم (أن). وأما العطف على (المشركين) فإنه يفضي إلى الكفر؛ لأن المعنى يفسد بهذا العطف كما هو جلي.

(٢) راجع: الحلبي (عبدالواحد) مراتب النحويين، ص٨، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة مكتبة النهضة، مصر.

ولما كثرت الفتوحات الإسلامية ازداد اللحن فشواً، وظهر ما يسمى بالدخيل[1]، وكل ذلك حدا بعلمائنا إلى التأليف في لحن العامة ولحن الخاصة، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في صدر هذا المدخل.

٢) شيوع السماعي في اللغة خاصة في الصرف والاشتقاق مما يسهم في الوقوع في الغلط، حينما لا يحاول الباحث الرجوع إلى المعجمات التي يمكن أن تمده بما يروم، وليس هذا عيباً في لغتنا، بل العيب فينا، نحن الناطقين بها، نهملها بالانصراف عن اكتناه أسرارها، ومعرفة مزاياها المتفردة.

٣) الجهل باللغة العربية وذلك بالرغبة عنها والاكتفاء بالاطلاع الضئيل على قواعدها، ويتجلى هذا بوضوح تام في ضعف الناشئة في لغتهم، وضعف كذلك بعض من يلقنونهم العربية، ومما أثار انتباهي حقاً أنني استمعت يوماً إلى حديث تلفزيوني لأحد المنتمين لمجمع من المجامع العربية اللغوية، وأحد المتصدرين لمسؤولية ملحوظة فيه ينصب فيه الاسم في غير محل النصب، ويرفع الاسم في غير محل الرفع، ويجره

---

(١) يراد بالدخيل ما دخل لغة الضاد سواء ما استعمله الفصحاء في الجاهلية والإسلام، وما استعمله بعدهم المولدون، ويطلق على ما استعمله الفصحاء (المعرب) وما استعمله المولدون (المولد).

في غير محل الجر، فحزنت أكبر الحزن لهذه الظاهرة الشاذة المقزّزة.

ولست أزعم لنفسي بعد هذا أن ما قمت بجمعه وتعقّبه هو ما تضل الأفهام في دروبه، وتزل الأقلام في مسالكه، وتتنكب فيه الألسن الصواب؛ لأن ذلك غير ممكن حصره، ولا سيما أننا نلفي علماءنا المتمهرين في اللغة وممن عرفوا بطول الباع في الكتابة قديماً وحديثاً لم ينج الجل منهم من الوقوع في الكبوات، ومن ينجو من الخطأ، والعصمة ليست من طبيعة البشر؟ وليس أدل على ذلك من وجود ملاحقات كثيرة ومتابعات ليست بِالقليلة لعلماء ـ على مر العصور ـ يصححون بها أوهام أندادهم من العلماء، ومن ذلك ما يقوله الفيروزآبادي في مقدمة قاموسه منتقداً الجوهري: «ثم إني نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله خلاف الصواب»، ثم يقول: «واختصصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه»[1].

وهذه الأوهام التي يصرح بها الفيروزآبادي ويحاول

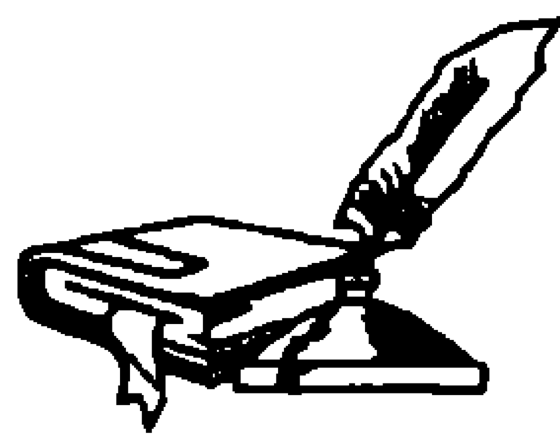
---

(١) ص٤، طبع المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر.

تصحيحها، لم ينج من أمثالها هو نفسه، ومن يرجع إلى «تاج العروس» يجد ذلك جلياً واضحاً، ولا نحتاج إلى إيراد أمثلة عن ذلك، فالكتاب في متناول كل واحد.

وحسبنا أننا سنقدم ما يخدم لغتنا الشريفة، ويصحح المقولة الفجة التي تقول: (خطأ مشهور خير من صواب مهجور)[١]، وهي تدعو إلى هدم اللغة من أساسها، ولا تختلف عما يزعمه في المجال الفقهي المقلدون من الفقهاء، من أن العرف المشهور مقدم على النص ولو كان صحيحاً، مع أن العرف فيه الفاسد وهو ما يخالف نصّه وروحه، لكن التقليد يعمي، فلا يعود الإنسان يميز بين الغث والسمين!

وكل ما أرجوه من الله تعالى هو أن يعم النفع بهذا العمل، والله حسبي وكفى.



(١) هذه المقولة يستهدي بها كثير من الكتاب، وحين تبحث عن سبب ذلك تجد أن أولئك يتمسكون بها ليسوغوا ضعفهم في اللغة ليس إلا، والحق أن المهجور بالاستعمال المستمر تعود له نضرته وجماله ويصبح طبعاً في اللسان حبيباً إلى القلب إلا إذا كانت اللفظة في بنيتها حوشية تنفر منها النفس ولا تستأنس بها.

(أ)

١ ـ أثر:

بتشديد الثاء المثلثة، يتعدى بحرف الجر (في) أو بحرف (الباء) فيقال: أثر فيه أو به تأثيراً؛ إذا ترك فيه أثراً، وبتعديته بحرف الجر جاء قول عنترة بن شداد العبسي (... ـ نحو ٢٢ ق.ب = ... ـ نحو ٦٠٠م):

أشكو من الهجر في سر وفي علن
شكوى تؤثر في صلد من الحجر

أما تعديته بحرف الجر (على) كما هو مستعمل اليوم في قولهم: «أثر عليه» فخطأ بيّن، وهو من عثرات الصحف خاصة.

٢ ـ آخذ:

تصادفنا هذه الجملة في قراءاتنا: «آخذه على ذنبه»،

غير أن الاستعمال الصحيح غير هذا، إذ لم يرد في اللغة استعمال (آخذ) مع حرف الجر (على)؛ بل الصواب هو أن يجيء بعده حرف الجر (الباء)، وبذلك جاء التنزيل الحكيم، ففي سورة البقرة يقول تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾﴾[1]، وفي سورة المائدة يقول تبارك وتعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ﴾[2]، وفي سورة النحل يقول سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[3]، وفي سورة الكهف يقول عزَّ من قائل: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ﴾[4]، وفي سورة الكهف أيضاً يقول جلَّ وعلا: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾[5]، وفي سورة فاطر يقول تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[6].

وقد عضد هذا الخطأ المشهور (المنجد)، وذلك حين

---

(١) آية: ٢٢٥.

(٢) آية: ٨٩.

(٣) آية: ٦١.

(٤) آية: ٥٨.

(٥) آية: ٧٣.

(٦) آية: ٤٥.

قال في مادة: «أخذ، أخذه مؤاخذة: لامه وعاتبه على ذنبه وبذنبه عاقبه عليه».

ولو أنه أشار إلى ما يفيد أن ذلك غير معروف في اللغة كما هو شأنه وديدنه في التنبيه على بعض الكلمات الدخيلة لفعل خيراً، وأنقذ القراء من الوقوع في مصايد الغلط، ولكن هذا ليس غريباً عن (المنجد)، فكم فيه من غلطات في اللغة والأعلام، ومع ذلك يلقى إقبالاً لا تلقاه المعجمات الأخرى الموثقة.

٣ ـ أذن:

من باب طرب، وهو يجيء بمعنى علم، وبمعنى أباح الشيء، وبمعنى استمع، غير أن الأقلام تخلط هذا بذلك وذاك بهذا، والألسنة لا تميز بين استعمال واستعمال، فهم يقولون: أذن له بالعمل، والصحيح: أذن له في العمل، يعني: أباحه له، واستعمال الباء الجارة بعد (أذن) تجعله يفيد معنى علم به، وهذا لا يصح كما هو بيّن، ولاحظ أن الفعل يتغير مفهومه بسبب نوع حرف الجر الذي جاء بعده.

أما أذن بمعنى علم، فقد جاء به التنزيل في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1]،

---

(١) آية: ٢٧٩.

وبمعنى استمع جاء في سورة الانشقاق في قوله جلَّ اسمه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾[1]، والمقصود بذلك: أن السماء استمعت لربها وانقادت له، وقد حق عليها ذلك بدون شك، وقد ورد هذا المعنى في قول الشاعر قعنب بن ضمرة المعروف بابن أم صاحب (... ـ نحو ٩٥هـ، ... نحو ٧١٤م):

أن يأذنوا ريبة طاروا بها فرحا
عني ما أذنوا من صالح دفنوا
صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به
وإن ذكرت بشر عندهم أذنوا

٤ ـ أشر على...:

هذا أسلوب يستعمل غالباً في الإدارات الحكومية في المغرب والمشرق فيقال: (أشر المسؤول على طلب فلان بالموافقة)، ويستعمل أيضاً بصورة أوضح في دوائر السفارات، وذلك عندما يحتاج المرء إلى إذن للانتقال من بلد إلى بلد آخر أجنبي، فيقال له: (لا بد من أن تؤشر على الجواز)، أو (لا بد من الحصول على التأشيرة) من السفارة الفلانية.

---

(١) آية: ٢.

وقد ورد في الجواز المغربي في أعلى الصفحة منه جهة اليمين كلمة (التأشيرات)، وجهة اليسار اللفظ الفرنسي (visas)، وهو نفسه الذي استعمله قاموس (المنهل)؛ إلا أنه أضاف إلى ذلك فعلاً آخر هو (وسم)[1]، ولا شك أن هذا أجود من سابقه كما سيأتي.

وورد فيه أيضاً في الصفحة الأخيرة تحت عنوان: (نصائح هامة): «يجب على حامل الجواز قبل أن يسافر إلى قطر أجنبي أن يتأكد من الالتزامات التي يخولها له جوازه للتمكن من الدخول إلى الأقطار التي يقصدها أو الأقطار التي يمر بها، وأن يحرز أيضاً على التأشيرات الضرورية من طرف القنصلية أو القنصليات الأجنبية المختصة، ومن مصلحته أيضاً أن يستخبر عن مدة الإقامة التي يسمح له بها الجواز أو التأشير، وعند الاقتضاء عن الشروط المطلوبة للقيام بعمل مهني».

و(أشر) بتشديد الشين أو تخفيفها تعني في اللغة نشر الخشبة، وما ينشر به يدعى المنشار بالهمز[2]، وتعني

(١) ص١٠٨٣، ١٠٨٤ ـ دار الآداب ـ ط٥، دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

(٢) وهو من أسماء الآلة التي تصاغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته وهو مشتق وجامد، فالمشتق له أوزان ثلاثة: مفعل؛ مثل: مبرد، ومفعال؛ مثل: مفتاح، ومفعلة؛ مثل: ملعقة. وجامد =

كذلك: تحديد المرأة أسنانها وتحزيزها إياها، وهذا المعنى يختلف عن المعنى المصطلح عليه إدارياً، وليس هناك رابط يجمع بين الحقيقة اللغوية وبين المضمون الاصطلاحي الذي أصبحت تدل عليه إلا إذا تكلفنا ذلك تكلفاً، وحملنا اللغة ما لا يمكن تحمّله كما سنعرف بعد قليل.

ويحاول الأستاذ محمد علي النجار في كتابه: «لغويات» أن يقدم لنا تخريجاً لهذا الاستعمال نظراً لاشتهاره بقوله: «وفي هذا البحث يعنّ لي وجه آخر، وهو أن يكون التأشير غير محرف عن الإشارة؛ بل أصله التأشير الذي هو تحديد الشيء وشحذه وإرهافه، يقال: أشرت المرأة أسنانها: حددتها ورققتها، ولما كان الرئيس إذ يوقع الطلب بما يراه يشحذه ويجعله ماضياً نافذاً غير منثلم لم يكن من البائن عن الصواب أن يستعمل في هذا الموطن مادة التأشير»[1].

وعضّد الأستاذ النجار هذا التخريج بقوله: «والتوقيع في بعض معانيه يرد لشحذ السلاح وإرهافه يقال: سيف موقع: حدد بالمقيعة».

= لا ضابط له لأنه سماعي: مثل قلم وسكين، وإلى القياسي يشير ابن مالك في (لامية الأفعال) بقوله:

كمفعل ومفعال ومفعلة ... من الثلاثي صغ اسماً ما به علما

(١) ص٣٩ ـ دار الكتاب العربي ـ مصر (بلا تاريخ).

إلى أن يقول: «فترى أن التأشير والتوقيع يرجعان إلى معنيين متماثلين»[١].

فهذه المحاولة من الأستاذ النجار محكوم عليها بالتكلّف والاعتساف؛ لأنها لم تدرس دراسة علمية العلاقة الرابطة بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الاصطلاحية الجديدة، أو قل لم تدرس دراسة علمية تحوّل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز كما في أسلوب علماء البيان[٢]؛ لكون التأشير يقتضي التشذيب، والشحذ في الخشب أو في الأسنان حتى ولو كان عن طريق الصورة التجريدية؛ لأن النقل من المحسوس إلى التجريد معروف في اللغة العربية، ذلك أن الخشب في أشد الحاجة إلى التأشير وهو التشذيب، والطلب ليس في حاجة إلى التشذيب الذي يمكن أن نسميه تقليب النظر على سبيل المجاز، ما دام يتوافر على الشروط المطلوبة، فالتأشير، إذاً، يكون في خشب مفتقر إلى التشذيب ليكون صالحاً للاستعمال على عكس الطلب إذا توافر على الشروط كان صالحاً بنفسه، ولا يكون مفتقراً إلا إلى الإذن لا إلى إعمال النظر لإزالة ما

---

(١) ص٤٠.

(٢) انظر مثلاً: ابن الأثير (نصر الله) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج١، ص٥٧ وما بعدها، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة الحلبي، ١٣٥٨ ـ ١٩٣٩.

يمكن إلغاؤه مما يجعل العلاقة متينة وحميمة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد.

فالعلاقة - كما تبيّن - بين التأشير وتقليب النظر علاقة ضعيفة، وما دام الأمر كذلك فيجب الابتعاد عن مثل هذا، ولنبحث عما له علاقة متينة بين الحقيقة والمجاز كما هو مقرر لدى علماء اللغة والبيان، وليس من المنطق الاسترسال في مثل هذا التخبط الذي يفضي إلى الانحراف اللغوي.

وأما التوقيع؛ هو كذلك يماثل التأشير - كما جاء في تخريج الأستاذ - فهو غير مسلم؛ لأن للتوقيع معاني أخرى - كما قال الأستاذ نفسه - ومن معانيه غير ما صرح به الأستاذ أنه يعني السحج في ظهر الدابة[1]. ولا شك أن السحج يحدث أثراً ظاهراً في ظهر الدابة كما يحدث التأشير أثره في الطلب، فيصبح له نفوذ، ومع ذلك؛ فالتكلف باد في الربط بين المعنيين إلا أنه أقل تعسّفاً من سابقه، ومن يدري - بجانب هذا - أن من استعمل التوقيع في هذا المعنى نظر إلى غير معنى التأشير؟

---

(١) السحج: أن يصيب الشيء الشيء فيسحجه، أي: يقشر منه شيئاً قليلاً. انظر: ابن منظور (محمد) لسان العرب المجلد الثاني ص١٠٥، إعداد نديم مرعشلي - دار لبنان - بيروت.

ويجدر أن نشير إلى أن التوقيع نفسه مولد إذا استعمل بمعنى كتابة الاسم أسفل الكتاب إمضاءً له وإقراراً به، كما أشار إلى ذلك المعجم الوسيط[١] الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة برمز (مو)، وهو بذلك يعني أنه لم يقره، ولو أقره لرمز إلى الموافقة برمز (مج)، على أن المعجمات العربية؛ ومنها: أساس البلاغة للزمخشري نصت على استعمال التوقيع في مجال الكتابة في الكتاب فيقال: (وقع) فلان الكتاب: إذا كتب بين سطوره مقاصد حاجته وحذف الفضول، فمن المجاز ـ كما في الأساس: «وقع في كتابه توقيعاً»[٢].

ومهما يكن من أمر؛ فالتوقيع له مستند إذا ما وازناه بلفظ التأشير، والغريب حقاً ألا يوافق المجمع على ذلك.

وعرفنا سابقاً: أن من معاني التأشير شحذ المرأة أسنانها وتحزيزيها إياها للزينة، وإلى ذلك يشير ابن منظور في قوله : «والأشر حدة ورقة في أطراف الأسنان، ومنه قيل: ثغر مؤشر، وإنما يكون ذلك في أسنان الأحداث تفعله المرأة

(١) ص١٠٦٢، ج٢، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون ـ المكتبة العلمية ـ طهران (بلا تاريخ).

(٢) ص٦٨٦ ـ دار صادر ـ بيروت.

الكبيرة تتشبه بأولئك»[1]، فهل يمكن ربط هذا بما يدل عليه المصطلح الجديد؟

الجواب: لا، لا مناسبة بين الدلالة القديمة التي تعني تحزيز الأسنان للتزيين، والدلالة الحديثة، إلا إذا تمحلنا ذلك وقلنا: إن المسؤول يشحذ الطلب حتى يصير جميلاً مقبولاً، والحق أن أي اجتهاد في هذا الباب سيكون على حساب اللغة ليس غير.

ولو سلمنا جدلاً بصواب هذا التخريج فإنه يبقى هناك أمر يجب التنبيه عليه هو أن (أشر) متعد بنفسه، ولا يفتقر

---

(١) المجلد الأول ص٦٦. الزينة التي وردت في كلام ابن منظور خاصة التي تغير خلق الله تعالى كالتأشير والوصل قد حرمها الشرع الحكيم؛ لأنها غلو إلى حد تغيير خلق الله وتزييف حقيقته، من ذلك ما أخرجه النسائي والسياق له وإسناده صحيح على شرط مسلم: «أن امرأة جاءت إلى ابن مسعود فقالت: أنبئت أنك تنهى عن الواصلة؟ قال: نعم. فقالت: أشيء تجده في كتاب الله أم سمعته عن رسول الله، فقالت: والله لقد تصفحت ما بين دفتي المصحف فما وجدت فيه الذي تقول، قال: فهل وجدت فيه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قالت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى عن النامصة والواشرة والواصلة إلا من داء، فقالت: فلعله في بعض نسائك، فقال لها: ادخلي، فدخلت ثم خرجت فقالت: ما رأيت بأساً، قال: ما حفظت إذاً وصية العبد الصالح» وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه.

والواشرة في الحديث من (وشر) لغة في (أشر) كما نصت على ذلك المعجمات وعلى رأسها اللسان، انظر المجلد ٣، ص٩٣٠، عمود ٣.

في التعدية إلى حرف الجر (على) ـ كما هو مستعمل ـ، والواجب أن يقال: (أشر طلب فلان)، إلا إذا جعلناه بمعنى (وافق) على سبيل التضمين النحوي الذي عرفه العلماء، ومن بينهم الأشموني في شرحه على الألفية بقوله: «إشراب اللفظ معنى آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين»[1].

وبالرغم من ذلك، فإنه لا يصح التوسع في باب التضمين كي لا نفتح باباً للفوضى في اللغة، فيقول من شاء ما شاء، وقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الموضوع وأصدر قراراً فيه بتقييد العمل بالتضمين النحوي بشروط ثلاثة تسد الدرب على من يريد أن يتصرف في اللغة على هواه، وفيما يلي هذه الشروط:

١ ـ تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢ ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معه اللبس.

٣ ـ ملاءمة التضمين للذوق العربي.

---

(١) انظر: ج٢، ص٩٤ ـ ٩٥، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

ويوصي المجمع بأن لا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[1].

تأسيساً على ذلك، فإنه لا يمكن استعمال (وافق) مكان (أشر)، خاصة: أن (أشر) نفسها غير مسلمة في الاستعمال.

وأحب قبل ختم الحديث عن مادة (أشر) ألا يفوتني بالمناسبة أمر يجدر ذكره في شأن تخريج الأستاذ النجار هو أن ما ساقه الأستاذ المذكور في تخريجه إنما هو من كيس الشيخ محمد عبده ورد في تعليق له على كتاب: «البصائر» لعمر بن سهلان الساوي (٤٥٠هـ)، والغريب حقاً أن الأستاذ النجار استشهد بكلام عبده مبتوراً ومقطوعاً عن سياقه، لذا سأنقل كلام الشيخ محمد عبده كاملاً، ثم أبيّن الحذف الذي ارتكبه في أثناء الاستشهاد تحرجاً من ذكر ما يخالف وجهة نظره، وتحرجاً من التصريح بسبق الشيخ (عبده) إلى الإشارة إلى ما يدعو إليه في أمر (التأشير).

قال الشيخ عبده: «المشهور في كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معناها وضع الإشارة، والإشارة عندهم الرأي في اللفظ الموجز، فيقال: أشر على الورق، أي: أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الإشارة، وكل هذه الضروب من الاستعمال

---

(١) مجلة المجمع، ج١، ص١٨٠.

في هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل في اللغة، سوى أنه تحريف من أشار إلى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بأن يفسر تأشير الإذن بوضع إشارة الإذن فإن علو عبارته يبعد ذلك، والتأشير في اللغة تحديد أطراف الأسنان، ويستعمل اسماً لشوك ساقي الجرادة، والتأشير والمئشار عقدة في ذنبها كالمخلبين وهما الأشرتان، والتأشيرة ما تعض به الجرادة، وكل ما للاسم من المعاني يعطي ما يقوي معنى التحديد والتشحيذ، فتأشير الإذن الصادر هو تحديد العزم وتشحيذ الهمة حتى تقطع الرأي في العمل»(١).

فالمحذوف في استشهاد الأستاذ النجار هو قول الشيخ محمد عبده: «على استعمال العامة»، وقد انتزعها من بين جملتين هما: «فلا يصح حمل كلام المصنف»، و«بأن يفسر تأشير الإذن...» إلخ، كما هو مبين في النص السابق، فالعبارة المحذوفة تجعل استعمال (أشر) من الاستعمالات العامية، وتنزه في الوقت نفسه صاحب كتاب: «البصائر» عن ارتكاب مثل هذا الغلط، وذلك ما يطعن في رأيه حول (التأشير).

---

(١) ص٣، ط١، مطبعة بولاق الأميرية، مصر ١٣١٦ ـ ١٨٩٨. قرر الأزهر تدريس هذا الكتاب بتعليقاته بتاريخ ٥ رجب عام ١٣١٦/موافق ١٩ نوفمبر ١٨٩٨.

والمحذوف أيضاً في استشهاد الأستاذ النجار هو قول الشيخ محمد عبده: «ويستعمل اسماً لشوك ساقي الجرادة، والتأشير والمئشار عقدة في ذنبها كالمخلبين وهما الأشرتان، والتأشيرة ما تعض به الجرادة»، فالفقرة المحذوفة هذه لا تناسب ما يكد الذهن من أجله الأستاذ النجار؛ إذ لا مناسبة بين ما يعنيه التأشير من أنه شوك في ساقي الجرادة أو عقدة في ذنبها، وبين المعنى الجديد.

وأعدّ محاولة إخفاء هذا المعنى للتأشير عبثاً؛ ذلك أن كتب اللغة، القديم منها والحديث[١]، نصت عليه. فالأمر جلي، وحتى لو لم يشر إليه الشيخ محمد عبده لتوليت الكشف عنه بلا أدنى شك، وما أرجأت الإيماء إليه إلا بسبب ذلك.

والمحذوف أيضاً في استشهاد الأستاذ النجار قول الشيخ محمد عبده: «فتأشير الإذن الصادر هو تحديد العزم وتشحيذ الهمة حتى تقطع الرأي في العمل».

ولا ريب عندي أن هذه الفقرة تعني ما عناه الأستاذ النجار ـ فيما سلف ـ حين قال مع اختلاف في الصياغة:

(١) انظر مثلاً: ابن منظور (محمد) لسان العرب المجلد الأول، ص٦٦، ع١. وانظر مثلاً: مصطفى (إبراهيم) وآخرين، المعجم الوسيط ج١، ص١٩، ع١.

«ولما كان الرئيس إذ يوقع على الطلب بما يراه يشحذه ويجعله ماضياً نافذاً غير منثلم»[1].

ألست ترى معي أن مضمون فقرة الشيخ محمد عبده هي مضمون فقرة الأستاذ النجار؟ لاحظ ذلك بترو ووازن بتأن تصل إلى الحقيقة بدون عناء!

ونحن بهذا ـ بعد أن طال الحديث حول هذه المادة ـ لا نشنع على الأستاذ النجار، فالأستاذ النجار له في قلبنا مكانة خاصة لفضله وعلمه؛ بيد أن البحث العلمي أحياناً يلزمنا ما نكره، وهذا عند العقلاء من العلماء هو الحق الذي ما بعده إلا الضلال، وكان من الممكن أن نغض النظر عن كل ذلك، لو أن الأستاذ النجار نبه ـ كما يقتضي منهج البحث العلمي ـ على ما أدخله من تصرف على كلام الشيخ محمد عبده، وأحال على المرجع الذي نقل منه، ولكن ذلك لم يحدث فأثار ما أثار.

يبقى أن نقول: إن من ذهب إلى أن (أشر) تحريف من (أشار) ـ ومنهم: الأستاذ النجار نفسه في رأي له[2]، والعلامة اللغوي إبراهيم اليازجي[3] ـ أصاب؛ لكون أن

---

(١) انظر: كتابه السابق الذكر، ص٣٩.
(٢) انظر: كتابه السابق الذكر، ص٣٩.
(٣) انظر: كتابه لغة الجرائد، ص٥٧ ـ مطبعة التقدم ـ مصر (بلا تاريخ).

اللفظتين قابلتان لتبادل كل تحريف ممكن عبر تراخي الزمن لاتحاد أحرفهما باستثناء ألف (أشار)، وهذا يقع كثيراً في اللغة العامية، ولسنا في حاجة إلى التدليل على ذلك.

ويبقى أن نقول كذلك: إن لفظة (التأشير) ليست محدثة كما وصفها «المعجم الوسيط»[١]؛ بل إن استعمالها يعود إلى قرون، وقد مر بنا أن عمر بن سهلان الساوي استعملها في مقدمة كتابه «البصائر»، وأن وفاته كانت سنة ٤٥٠هـ، فاللفظة ليست محدثة، إذاً، بمعنى الحداثة التي تدل على أنها حديثة العهد، وقد يكون «المعجم الوسيط» يقصد بالحداثة شيوع هذه اللفظة وذيوعها في الإدارات وبين الناس.

هكذا يتبين بجلاء أن استعمال (التأشير) بمعنى التوقيع استعمال غير مسلّم، ويمكن استعمال بدلها ما هو مناسب، وهو كثير في لغتنا الغنية بما لا يحصى من الألفاظ مثل: (وسم) التي استعملها قاموس (المنهل) السالف الذكر، ومثل: (اعلم عليه)... وهلم جراً. مما هو صالح ـ بلا شك ـ بأن يضطلع بالعمل على خير وجه.

ويبقى كذلك أن نشير إلى أن استفاضة شهرة هذا الخطأ دفعت رجال الصحافة ـ وما أكثر أخطاءهم ـ إلى

---

(١) ج١، ص١٩، ع١.

الترويج لاستعماله، ودفعت أيضاً أصحاب الدراسات الفكرية والعلمية والإبداعية إلى القيام بالعمل نفسه، والأجدر أن يكون بمنأى عن مثل هذه السقطات، وفيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك.

ففي مجال الصحافة، يقول الأستاذ أبو يوسف طه في عمود يحرره بجريدة (العلم) تحت عنوان: (مواقف)، وموضوعه (الاقتصاد الثقافي): «بات واضحاً أن الشعوب النامية وضمنها المغرب في إطار تحولات عالمنا المعاصر المتسارعة ملزمة بأن تولي التنمية الثقافية اهتماماً متزايداً لما للمسألة من خطورة وأهمية، وأن اعتماد مخصصات ضئيلة للبناء الثقافي لهو بند أسود على عدم إدراك الأبعاد الحقيقية للموضوع في ظرف دقيق يشهد تدفقاً إعلامياً»[1].

وفي مجال الدراسات الفكرية والعلمية يقول الدكتور عيسى عبده: «ولئن كانت توفية الموضوع توفية حقة لا تتم في عجالة كالتي احتواها هذا الكتاب إلا أننا نضع المؤشرات الدالة على الجديد والمهم...»[2].

---

(١) ص٨، عمود ١، سطر ٧، ص٤١، العدد ١٣٢٦٧، الخميس ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧/٢٧ نوفمبر ١٩٨٦.

(٢) انظر كتابه: بنوك بلا فوائد، ص٧٨ ـ دار الفتح ـ ١٣٩٠/١٩٧٠.

ويقول الدكتور نبيل صبحي الطويل تحت عنوان: (بعض الأرقام المعبرة): «في الجدول التالي مقارنة بين المؤشرات الصحية في البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة والبلاد المعدمة»[١].

ويقول كتاب: «أصول الحوار» تحت عنوان: (النقاط المشتركة): «حين يتحدث الداعية، عليه أن يبدأ في حديثه عن نقاط الاتفاق فيبدأ بالمسلمات والبديهيات، فالحديث على هذا النحو من شأنه أن يطيل أمد الحوار ويجعل بداياته هادئة من ناحية، منطقية من ناحية أخرى، وهذا كله مؤشر إيجابي على احتمالات النجاح»[٢].

وفي مجال الإبداع يقول الأستاذ الدواخلي طه في قصته: (الدائرة والفرجار): «في التاسعة على وجه التحديد كان قد حصل على تأشيرة المدير»[٣].

وهذه النماذج أو الأمثلة وردت فيه كلمة (مؤشر) أو

---

(١) انظر كتابه: الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، ص١٣٤ ـ سلسلة كتاب الأمة ـ ط١، شوال ١٤٠٤هـ.

(٢) ص٣١، أعدته الندوة العالمية للشباب الإسلامي (بلا تاريخ).

(٣) السفر في الليل، مجموعة قصصية تأليف محمد الخضري عبدالحميد ـ الدواخلي طه، بهاء السيد، ص٦١ ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧٠.

(تأشيرة) لا تخرج عن المعنى الإداري الذي تحدثنا عنه سابقاً، وإن كان البعض ينحو بهذا المعنى نحواً مجازياً جديداً، غير أن المعنى العام يبقى مهيمناً وملحوظاً في الاستعمال.

٥ ـ أمر:

في اللغة العربية ضرب من الكلام يسمى: تثليث الكلام[1]، ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من ثلاث مفردات، مركبة من الأحرف نفسها، متفقة في الترتيب وتعاقب الحركة

---

(١) اعتنى علماؤنا بفن المثلثات على مر العصور، ولعل أولهم محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب (ت: عام ٢٠٦هـ/٨٢١م). قال عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان (ج٣، ص٤٣٩) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، ١٣٦٧ ـ ١٩٤٨م): «وهو أول من وضع المثلث في اللغة».
ومع ذلك فلست ممن يطمئنون إلى إطلاق الأحكام المتعلقة بأوليات الأشياء إلا إذا كان هناك ما يوثقها على منهج المحدثين الذي هو المنهج العلمي القاطع في التوثيق والتحري والضبط، فمن يدري أن هناك من ألف في هذا الفن قبل قطرب.
واعتنى بعده بهذا الفن عبدالله بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ/١١٢٧م). فألف فيه كتابه: (المثلث)، ثم جاء بعده محمد بن مالك صاحب الألفية وإمام نحاة عصره، (ت: عام ٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، فألف فيه ثلاثة كتب: «الإعلام بتثليث الكلام»، «المنثور»، وكتاب «الإعلام بمثلث الكلام»، و«المنظومة» و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام».

والسكون عليها[١]، وقد يكون اسماً أو فعلاً، ومنه ما قد يتفق في المعنى، ومنه ما قد يختلف.

ومن هذا الوادي فعل (أمر) الذي إذا تحركت عينه[٢] بحركة فتح أو ضم أو كسر دل الفعل على معنى تابع لنوع الحركة، فتغيير الحركة إذاً، يصحبه تغيير في الدلالة. وهذا

---

(١) انظر: هذا التعريف في الدراسة التي أعدها الدكتور سعد بن حمدان الغامدي عن كتاب «إكمال الأعلام بتثليث الكلام» لابن مالك، ج١، ص٤٦، وص٨١، ـ ط١ ـ مكتبة المدني ـ جدة ـ ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

(٢) لكل فن من فنون العلم معايير تضبط قوانينة، من ذلك علم الصرف الذي له معيار تعرف به أصالة الكلمة أو زيادتها أو هيئتها وضبطها، وهو ما يسمى عند الصرفيين بالميزان المؤلف من (فعل) الثلاثي، ويكون على شكل الموزون من حركة وسكون أو تقديم أو تأخير، فإذا حصل في الموزون حذف مثلاً لزم حذف ما يقابله في الميزان الصرفي وهكذا.

باختصار، فإن الحرف المقابل للفاء يسمى عند الصرفيين فاء الكلمة، والمقابل للعين عين الكلمة، والمقابل للام لام الكلمة، ويمكن مراجعة هذا الموضوع عند الأستراباذي (رضي الدين محمد)، (شرح شافية ابن الحاجب)، ج١، ص٧٢ وما بعدها. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥.

وأحب أن أشير هنا إلى قضية جديرة بالتنبيه لخفاء سرها على كثير من الناس، وهي الفرق بين المعيار الوزني عند الصرفيين والمعيار الوزني عند العروضيين، فالصرفيون ينظرون إلى نوع الحركة من فتحة وكسرة وضمة؛ إذ فعل (سمع) عندهم على وزن (فعل) (بكسر العين)، والعروضيون لا يراعون نوع الحركة على نحو ما يراعيها الصرفيون، إذ يقابلون الحركة بالحركة مطلقاً فصيغة (جميل وصبور) عندهم تقابلها الوحدة الموسيقية (فعولن)، ورمزها العروضي هو (ـ ـ ٥ ـ ٥).

يعدّ من المثلث المختلف المعاني، لكن الألسنة لا تميز بين هذا وذاك، ولذلك يقع غبش في التعبير، وتلتبس الدلالات على السامع، فلا يدري مقاصد الكلام، ولا سيما حين يكون السياق غير مساعد على ذلك، وتضيع ـ بجانب ذلك كله وهذا هو المقصود ـ الحقائق اللغوية التي يجب التزامها؛ لأنها جزء من النظام العام لقواعد اللغة.

ولتتضح الفروق في هذا الفعل المثلث يجب الحديث عنه في حركات عينه الثلاث، وهي التي ستمدنا بما يحتويه الفعل من معانٍ.

١ ـ أمر بفتح عينه، من باب نصر يتعدى إلى مفعول أو مفعولين فيقال: أمره الأمر وبه إذا ألزمه به، وهو غير أمر التي تعني كثر. ومن هذا المعنى استقى علماء أصول الفقه معلوماتهم عن دلالات الأمر في الشرع الشريف مما هو مبسوط في كتبهم[١].

وقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم حجة الله على الخلق أكثر من مرة متعدياً إلى مفعول مذكور أو محذوف

---

(١) انظر مثلاً: الغزالي (محمد) «المستصفى من علم الأصول»، ج١، ص٤١١ وما بعدها، ط١ ـ المطبعة الأميرية ـ مصر ١٣٢٢هـ. وانظر: الشوكاني (محمد) «إرشاد الفحول»، ص٩٠ وما بعدها، ط١ ـ طبعة الحلبي، ١٣٥٦هـ.

يفسره السياق بكل وضوح، فمن الصنف الأول قوله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَٰذَا ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾﴾[١].

وقوله سبحانه: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[٣].

ومن الصنف الثاني قوله جلَّ شأنه: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾[٤].

وقوله جلَّ وعلا: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[٥].

وقوله عزَّ من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾[٦].

فالمفعول في الصنف الأول مذكور في مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾، فالناس مفعول به لفعل (تأمرون).

---

(١) سورة الطور، الآية: ٣٢.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٤٤.
(٣) سورة هود، الآية: ٨٧.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢١.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.
(٦) سورة النحل، الآية: ٩٠.

وفي الصنف الثاني غير مذكور في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، لكنه ظاهر الحذف؛ ذلك أن السياق يشعر به بدون أدنى تكلف، ولا مرية عندي أن وقوع الحذف جاء لملحظ بلاغي هو الإرشاد إلى التعميم كما هو مقرر لدى علماء المعاني[1].

ولا مرية عندي كذلك أن الظاهرة الأسلوبية هذه تترك الفرصة للذهن؛ لأن يروح متصوراً حالة التعميم من خلال حذف المفعول، فقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ يقتضي تصور مأمور عام تقديره (كل أحد)، أو ما يقوم مقامه مما يفيد العموم.

وقد ورد كذلك هذا الفعل في الشعر العربي، فمن الصنف الأول قول بشر بن سلوة:

ولقد أمرت أخاك عمراً أمره

فعصى وضيعه بذات العجرم

(١) انظر: القزويني (محمد) «الإيضاح في علوم البلاغة» ج١، «علم المعاني» ص١٠٢، حققه لجنة من علماء الأزهر مكتبة المثنى ـ بغداد. وانظر كذلك: الأنصاري (زكريا) «مختصر السعد»، شرح تلخيص السعد، ص٤٣ وما بعدها، ط١ ـ مصر ١٣٣٢ ـ ١٩١٤.
وفي حذف المفعول يقول الأخضري في منظومته:
ويحذف المفعول للتعميم   وهجنة وفاصلة تفهيم

وقول دريد بن الصمة (ت: عام ٨هـ/٦٣٠م):

أمـر تـهـمـو أمـري بـمـنـعـرج الـلـوى

ومن الصنف الثاني قول الشاعر:

وربـــرب خـــمـــاص يـــأمـــرن بـــاقـــتـــنـــاص

فالمفعول في الصنف الأول مذكور، وهو لا يقتصر على مفعول واحد، بل يتعدى إلى مفعولين، وهما: (أخاك وأمره) في بيت بشر. وفي الصنف الثاني غير مذكور، وذلك في قول الشاعر: (يأمرن باقتناص)، لكنه ظاهر الحذف، ذلك أن السياق يدل عليه بلا تكلف.

ولا مرية عندي أن الحذف جاء لملحظ بلاغي هو الإرشاد إلى التعميم، وذاك ما سبق أن أشرنا إليه منذ لحظة، وتقدير المحذوف عند الشاعر هو: (يأمرن كل من رآهن باقتناص).

٢ ـ أمر بضم عينه[١] إذا صار أميراً، والمصدر الإمرة والإمارة بكسر الهمزة.

٣ ـ أمر بكسر عينه إذا كثر ونما، أو صار كذلك أميراً.

وقد ضمن إمام نحاة عصره محمد بن مالك هذه

---

(١) وقد تفتح عينه أو تكسر وتدل على المعنى نفسه إلا أنه يكون لازماً.

الفروق بيتين من منظومته: (الإعلام بمثلث الكلام)؛ فقال:

كــثــر أو الــزم مــفــهــوم أمــره[1] وأمــر[2] الــشــيء يــقــال أي كــثــر

وقــل لــمــن صــار أمــيــراً قــد أمــر[3] ولــو فــتــحــت كــنــت ذا صــواب

فبعض المتكلمين لا يتحرى الصواب في النطق بهذا الفعل في حركة عينه، وما توحي به هذه الحركة من دلالة، ومتى يكون متعدياً، ومتى يكون لازماً؛ إذ إن التعدي إلى المفعول ظاهر واضح، وذلك حين يكون (أمر) في الماضي مفتوح العين ودل على طلب فعل شيء، وفي غير ذلك يكون لازماً، فهؤلاء لا يميزون ـ ومنهم خطباء وعاظ ومذيعون وأساتذة وباحثون ـ بين هذا وذاك، مما ينشأ عنه ما ينشأ من خلط تضيع بسببه حقائق اللغة.

٦ ـ أمل:

تنطق الألسن هذا الفعل خاصة في مضارعه بفتح عينه (يأمل)، كما لو كان ماضيه مكسور العين، يعني: من باب

---

(١) بفتح العين.

(٢) بكسر العين.

(٣) بضم العين.

(فهم) الذي يكون مضارعه مفتوح العين في المضارع كما يؤكد ذلك ابن مالك في (لامية الأفعال)، والشاهد في عجز البيت:

فالضم من فعل الزم في المضارع وافْـ

تَحْ موضع الكسر في المبنيّ من فَعِلاَ

مع أن (أمل) من (فعل) المفتوح العين في الماضي، المضموم العين في المضارع (يفعل)، فهو إذاً، من باب (نصر).

ويجب التنبيه في هذا الصدد على خطأ يقع فيه البعض وهو استعمالهم (أمل) لازماً، فيقولون: فلان يأمل في الخير في هذا الرجل، مع أنه متعدّ إلى مفعول بنفسه.

وصواب العبارة هو: «فلان يأمل الخير في هذا الرجل»؛ إذ الفعل أمل يأمل الخير: إذا ترقبه، ويكون منه المشدد العين (أمّل)، والزيادة في المبنى تزيد في المعنى كما هو مقرر لدى علماء اللغة.

٧ ـ أمَّم:

تستعمل كتب الاقتصاد الفعل (أمّم)، ومصدره (التأميم)، بمعنى: جعل المرفق أو الشركة أو غيرها ملكاً

للأمة، من ذلك ما ورد في كتاب (اقتصادنا) للأستاذ محمد باقر الصدر حين يقول:

«وإذا أردنا أن نستعير من الماركسية لغتنا أمكننا القول: بأن التأميم في المجتمع الاشتراكي الماركسي يبرز تناقضاً بين الملكية الاشتراكية للمجموع، والجوهر الحقيقي للملكية الذي تتمتع به الطبقة الحاكمة، فإن الملكية ـ بجوهرها الواقعي ـ ليست إلا السلطة على الثروة، والقدرة على التمتع بها بمختلف الأساليب»[1].

ولست أدري كيف تم اختيار فعل (أمّم) بمعنى جعل الأملاك والمرافق ملكاً للأمة، على حين فعل (أم) يؤم أمًّا، وكذلك (أممه) و(تأممه) و(يممه) و(تيممه)، يعني: قصده.

قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[2].

وقال رؤبة بن العجاج (ت: عام ١٤٥هـ/٧٦٢م):

أزهــر لــم يــولــد بــنــجــم الــشــح
مــيــمــم الــبــيــت كــريــم الــســنــح

---

(١) ص٢٠١، ط٤، بيروت، ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

بالنظر إلى ذلك، لا نلحظ أي مناسبة تربط العلاقة بين المعنى القديم والمعنى الجديد إلا إذا كان واضع هذا المصطلح نظر إلى التأميم بمعنى القصد للاستيلاء على الأملاك، وجعلها ملكاً للأمة؛ بيد أن هذا بعيد جداً عن المقصود؛ ذلك أن العلاقة بين الحقيقة اللغوية والمصطلح الجديد تكاد تكون منعدمة، فكيف بالله، يمكن إيجاد علاقة مناسبة بين (أمم) ـ ومعناه: قصد ـ وجعل الشركات والمرافق ملكاً للأمة، وإن اشتهر المصطلح الجديد اشتهاراً ملحوظاً يغري بالإبقاء عليه.

والحق أن كل استعمال لا يقوم على أسس لغوية سليمة فلا مسوغ له؛ لأنه يبقى مهيمناً على اللغة، وفي اللغة مندوحة عنه.

إن الحقيقة اللغوية للتيمم ـ كما سبق الإلماع ـ هي: القصد، والحقيقة الشرعية له هي: قصد الصعيد الطيب لمسح الوجه واليدين مع ما يسبق ذلك من نية وتسمية لله تعالى، وما يعطى إياه من حكم التوضؤ بالماء مما هو معروف في هذا الباب[١].

والعلاقة بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية علاقة

(١) ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنَّة والإجماع، وهو من الخصائص التي خص بها الله تعالى هذه الأمة.

حميمة جداً؛ لأن التيمم في الشرع هو قصد الصعيد الطيب وهو ما جاء في الآية السابقة: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، للتوضؤ به عوض الماء لأعذار لا مجال لذكرها هنا، فغلبت اللفظة على هيئة هذا العمل.

وإذا شئنا أن نتستجلي العلاقة المجازية التي تربط المعنى القديم بالمعنى الجديد ربطاً محكماً بحثنا في هذا الأمر موضوع أنواع المجاز المرسل، وفيه نجد العلاقة الجامعة بين المعنيين علاقة سببية، وإلى هذه العلاقة من أنواع المجاز المرسل يشير الأخضري (ت: عام ٩٨٣هـ/١٥٧٥م) في منظومته (الجوهر المكنون):

ظرف ومظروف مسبب سبب

وصف لماض أو مآل مرتقب

ذلك أن التيمم مجاز مرسل، علاقته السببية يعني: أن القيام بالأمر الشرعي حين يتعذر استعمال الماء لا يتم إلا إذا وقع قصد الصعيد الطيب والتوجه إليه كما ورد في الخطاب القرآني السابق الذكر، ويستفاد من هذا أن القصد والتوجه للصعيد الطيب سبب مباشر لحدوث التوضؤ بغير الماء، وإذا لم تحدث حركة القصد والتوجه تعذر القيام جزماً بمضمون الأمر الشرعي.

وهذا من باب قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1]، والشهر لا يشاهد؛ وإنما الذي يشاهد هو الهلال، والهلال سبب في وجود الشهر، بلا شك، فإطلاق الشهر عليه مجاز مرسل، علاقته السببية مثل إطلاق التيمم على التوضؤ بالصعيد الطيب؛ لأن تيمم الصعيد ـ أي: قصده ـ سبب في الاضطلاع بما أمر به الشرع.

ونظير ذلك كثير في العربية، منه قول المتنبي (ت: عام ٣٥٤هـ/٩٦٥م)، ذاكراً كلمة (أياد) ويقصد بها النعم، لأنها سبب فيها، فالعلاقة إذاً سببية:

له أيادٍ إليَّ سابقة
أعد منها ولا أعددها[2]

وتختلف كلمة (التيمم) في الجذر اللغوي عن كلمة (الحج)، لكنهما يتفقان لغوياً في الدلالة، فيقال: أمم المكان: إذا قصده وحجه، إذا قصده أيضاً؛ على حين (الحج). في الشرع: القيام بمناسك مخصوصة في زمن معين ومكان معين، وما قيل عن (التيمم) من حيث علاقة الدلالة اللغوية بالشرعية يقال عن (الحج).

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٢) من قصيدة قالها في مدح محمد بن عبيدالله العلوي ومطلعها:

أهلاً بدار سباك أغيدها ... أبعد ما بان عنك خردها

والقول الفصل في هذه القضية: إن المصطلحات الإسلامية ـ خاصة التي ترتكز على الوحيين: الكتاب والسنَّة ـ قامت على أسس لغوية سليمة إلى أبعد حد، مما يجعلها تتناغم وقواعد اللغة، وتتجاوب والإحساس اللغوي في نفس كل من له حظ من الذوق في مجال استبطان أسرار العربية. وناهيك بمن له زاد وفير في معارفها، وإحساس مرهف بجمالها.

ويجب ـ بجانب ذلك كله ـ أن نذعن لإطلاقات الشرع الحكيم حتى ولو فرضنا أن هذه المصطلحات لا تقوم على ما هو معروف من قواعد اللغة؛ ذلك أن الشرع (الكتاب والسنَّة) حجة على اللغة، وليست اللغة حجة على الشرع بأي حال من الأحوال، ومن قال غير ذلك فإنما يفتري على الله بمحاولة التشكيك في عصمة الوحي وحجته في هذا المضمار.

وليس عندي ريب بعد الحديث الطويل في هذا الموضوع في أن اختيار هذا المصطلح تم في ظل الاهتداء بالمصطلحات الأجنبية، والافتتان بالأساليب المترجمة؛ وآية ذلك أن (أمم) في اللغة الفرنسية والإسبانية اشتق فيهما من الأمة. ففي الفرنسية (Nation) (الأمة)، والفعل (Nationaliser) (أمم)، والمصدر (Nationalisation) (التأميم)، وفي الإسبانية (Nacion) (الأمة)، والفعل (Nationalizar)، والمصدر

(Nacionalizacion) (التأميم)؛ على حين أن اللغة العربية لا يمكن بحال إخضاعها لهذا الاشتقاق؛ لأن فعل (أمم) له مدلول مستقل، ولا يصح أن يطلق هذا المدلول نفسه حين اشتقاقه من الأمة، مع العلم أن الجامد في العربية يمكن الاشتقاق منه على ألا يفضي بنا الاشتقاق إلى اشتراك لفظي يوقع في اللبس، ويجني على اللغة، كما وقع في (أمم) التي تدل على القصد، فأصبحت بعد ذلك تدل على معنى آخر لا صلة له باللغة قطعاً.

وتجدر الإشارة إلى أن العرب اشتقت من أسماء الأجناس التي ليست مصادر أفعالاً ـ وهذا يدل على أن العربية أسبق من غيرها في هذا المجال ـ من ذلك قولهم: (أمطرت السماء) أخذاً من المطر، و(أغيلت المرأة) أخذاً من الغيل، وهو لبن الحامل، و(تجورب الرجل) أخذاً من الجورب، وغير هذا كثير مما لا يتسع له المَقام الآن، وذلك ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح عند الضرورة الاشتقاق من أسماء الأعيان قياساً على ما فعله العرب(١).

ويبدو أن مجمع اللغة العربية لم يسلم هذا المصطلح ـ ولست أدري موقف المجامع الأخرى ـ إذ لو كان قد سلمه

---

(١) انظر: مجلة المجمع، ج٢، ص٩ ـ ١٠.

لأشار إليه معجمه الوسيط برمزه (مج). وعكس ذلك هو الصحيح. يقول عن هذه المادة: «أممه قصده، والمرفق والشركة جعلهما ملكاً للأمة (محدثة)»[١].

ويحاول الأستاذ اللغوي أحمد رضا أن يتنصّل من المسؤولية في هذا الصدد أيضاً فيقول عن هذه المادة: «مولد عصري اصطلح عليه الكتاب، والاسم: التأميم»[٢].

أما (المنجد) فجرى على عادته في الإسهام في نشر الأخطاء؛ إذ يقرر استعمال (أمم) دون تنبيه، على عكس ما يفعل غيره. قال: «أمم: جعل الأملاك الخاصة والشركات وسائر وسائل الإنتاج ملكاً للأمة»[٣].

فإذا كنا نرفض استعمال هذا المصطلح، فما هو البديل الذي يمكن أن يحل محله؛ إذ لا يسوغ رفض شيء دون تقديم بديل عنه؟

الجواب: هو أن هذا الضرب من المسائل تبت فيه المجامع اللغوية التي تملك إصدار القرار في هذا الشأن،

---

(١) ج١، ص٢٦.
(٢) ج١، ص٢٠٥ ـ ط بيروت، ١٩٥٨.
(٣) ص: ١٧.

ومع ذلك لا بأس بالإسهام باقتراح هذا البديل، واللغة العربية - والحمد لله - رحبة الأفق، تزهو بكثير من وسائل النماء، ولن تضيق بحال من الأحوال عن وصف آلة وغيرها كما يقول شاعر النيل حافظ إبراهيم (ت: عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م) في قصيدته على لسان لغتنا الشريفة:

وسعت كتاب الله لفظاً وغاية
وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة
وتنسيق أسماء لمخترعات[١]

ومن وسائل النماء هذه ما يطلق عليه في فقه اللغة: النحت، وهو أنواع، ويمكن أن نقتصر على النوع الذي نحن بصدد الحديث عنه، أو قل بصدد اقتفاء قاعدته، وهو نحت كلمة من جملة مركبة كاملة، من ذلك البسملة؛ وهي مصدر بسمل المنحوتة من (باسم الله)، والهيللة: وهي مصدر من هيلل المنحوتة من (لا إله إلا الله) وهكذا[٢].

(١) انظر ديوانه: ص١ وص٢٥٣، حققه أحمد أمين وآخرون، ط بيروت ١٩٦٩.

(٢) انظر بتوسع: السيوطي (عبد الرحمان) (المزهر في علوم اللغة) ج١، ص٢٨٥ وما بعدها - طبعة صبيح - مصر.

وقياساً على ما فعله العرب، يمكن أن ننحت من تعريفهم للتأميم بأنه: (جعل الملك للأمة) الكلمة الجديدة وهي (جعمأة) وفعله (جعماً).

وقد يبدو هذا المصطلح بادئ الأمر غريباً على الأذن، وإن كانت تركيبته غير ثقيلة على اللسان، ولا بنيته بباعثة على النفور، لكن الاستعمال المستمر كفيل بأن يعود الأذن تقبله بسهولة، فالاستعمال كفيل وأكفيل بذلك بشرط أن تكون الكلمة ليست من حوشيّ الكلام، ومصطلحنا (جعماً) ليس من هذا الصنف قطعاً، فتركيبته اللغوية ذات موسيقى لا غبار عليها، والله أعلم.

٨ ـ أَمَنَ:

هذا فعل آخر أيضاً من مثلث الكلام يتفق في ترتيب الأحرف وتعاقب الحركة والسكون ويختلف في المعنى، وهو المدعو المثلث المختلف المعاني، فـ(أمن) إذا تحركت عينه بحركة الفتح أو الضم أو الكسر دل الفعل على معنى تابع لنوع الحركة، فبتغيير الحركة، إذاً، تتغير الدلالة؛ غير أن الألسنة على الخصوص في المثلث كهذا، لا تميز بين هذا وذاك، لذلك يقع لبس في التعبير، وغموض في الدلالات، فلا يدري السامع ما يرمي إليه المتحدث، وتضيع بذلك

المقاصد التي يود صاحب الكلام تبليغها، وفيما يلي تفصيل الحديث عن ذلك.

١ ـ أمَن بفتح عينه من باب ضرب، فيقال: أمنته، إذا كنت آمن منه(١).

٢ ـ أمِن بكسر عينه من باب فهم، فيقال: أمنته ضد خفته(٢)، وهذه المادة في القرآن الكريم كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٩٩﴾(٣)، وقوله سبحانه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝٩٧﴾(٤).

٣ ـ أمُن بضم عينه من باب ظرف، فيقال: أمنت صرت أميناً(٥).

فجل الألسنة ـ لا الأقلام لأن الخطأ في هذا لا يظهر عليها كما سبق القول إلا إذا ضبطت الكلمة ـ لا تكترث

---

(١) انظر: ابن مالك (محمد) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام»، ج١، ص٥٤، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي.
(٢) انظر: المصدر نفسه.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ٩٩.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ٩٧.
(٥) انظر: المصدر السابق.

لعين المثلث المختلف المعاني، الأمر الذي يفضي إلى غموض الدلالة، وخفاء المقصود.

مثال ذلك: أن المتحدث قد ينطق (أمن) بضم عينه ويقصد به ما هو ضد الخوف، على حين أن ذلك يعني صار أميناً.

وهكذا يجب الحذر من نظائر هذه الأفعال وإلا اختلطت المعاني، وفتحنا باباً للفتنة في اللغة فيستباح حماها، ويعبث بحرمتها دون حسيب أو رقيب!

فالصواب: هو التزام ما خطته اللغة من قوانين، وأي محاولة للانفلات من خطها فإن ذلك يعد اعتداءً على حرمتها، وهذا يسوغ أن يقال عن كل لغة.

٩ ـ أنس:

هذا الفعل مثلث النون كما ذهب إلى ذلك أهل اللغة[(١)]، وقد جاء من باب (ضَرَبَ) وباب (طَرَبَ) وباب (ظرف) والمعنى واحد لا يختلف؛ إذ يعني سكون القلب واطمئنانه، وبعبارة ابن مالك أنه يعني ما هو ضد التوحش،

---

(١) انظر: الفيروزآبادي «القاموس المحيط»، ج٢، ص١٩٨، المكتبة التجارية. وانظر: ابن مالك «إكمال الإعلام بتثليث الكلام»، ج١، ص٢٢، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

وكيفما وقع النطق به فإن المعنى لا يتغير كما هو الشأن فيما سبق في المثلث المختلف المعاني، بيد أن هذا لا يسوغ جزماً نطق مضارعه كما اتفق، وكما هو ملحوظ على جل الألسنة حين تتحدث، فلا تميز بين مضارع فعل من باب (طرب) و(ظرف) على حين المضارع من (طرب) يكون مفتوح العين قياساً، والمضارع من (ظرف) يكون مضموم العين قياساً، ولا يجوز بالقطع الخلط بين هذا أو ذاك، وإن كان المعنى واحداً، إذ الالتزام بقوانين اللغة أمر ضروري، وقد تحدث عن هذه القاعدة اللغوية ابن مالك حين قال في لامية الأفعال:

فالضم من فعل الزم في المضارع وافـ
ـتح موضع الكسر في المبني من فعلا[1]

وإلى هذا الموضوع أشرت في منظومتي (إرشاد ذوي الهمم العلية إلى بعض القضايا النحوية واللغوية السنية) قائلاً مفصلاً ما يتعلق بفعل (أنس):

---

(١) انظر: البيت من لاميته وشرح «بحرق» عليها (فتح الأقفال)، ص٢١ ـ ٢٢، وقد شذت أفعال عن هذه القاعدة أشار إليها ابن مالك في قوله:

«وجهان فيه من احسب مع وغرت وحر ت انعم بئست يئست أو له ييس وهلا»

. . . إلخ. وانظر: شرح «بحرق»، ص١٠٧.

وماضياً ثلثوا عين أنِسا
يعنون إلفاً حين يحدو الأنفسا
فالاختلاف حادث في العين
والمعنى واحد بغير مين[1]

هكذا نقرر أنه لا تصح قطعاً المخالفة للأحكام اللغوية بحجة أن المعنى متحد، وأنه لا ينجم عن ذلك ضرر، على حين أن الضرر حادث، بكل تأكيد، لكون المخالفة اللغوية نفسها تعد ضرراً؛ لأنها تمرد على اللغة، والتمرد على اللغة إضرار مؤكد باللغة التي هي من مقومات وجودنا، والإضرار بها في هذه الحالة إضرار بأهلها.

١٠ ـ أول أمس:

يقال في التعبير الشائع خطأً: «عاد الرئيس من السفر أول أمس أو (أمس الأول)، وهذا من الأخطاء التي تطالعك في كل جريدة في المشرق والمغرب، وفي مطلع كل شمس، خاصة في مجال الأخبار، فما أكثر ما تجد هذا الخطأ، إذاً، في الجرائد، وما أقل ما تجده في الكتب إلا ما كان من كتب القصص والحكايات، فإنك

(١) إرشاد ذوي الهمم العلية إلى بعض القضايا النحوية واللغوية السنية للمؤلف، ص ٣.

قد تعثر عليه فيها بين الحين والآخر تبعاً لطبيعة الموضوع الذي يحتم على الكاتب استعمال هذا الخطأ في غفلة عن الصواب.

ونورد هنا أمثلة من هذا الاستعمال لجرائد من المغرب والمشرق الصادرة في تاريخ قديم والصادرة في تاريخ قريب لتعلم أن هذا الخطأ ما انفك يدور على الأقلام الصحافية.

تقول جريدة (العلم) المغربية الصادرة بعنوان: (افتتاح المؤتمر الفلسطيني بالقدس):

«افتتح أمس أول مؤتمر وطني فلسطيني منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بحضور الملك حسين والسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية وممثلي رؤساء الدول العربية... إلخ»[١].

وتقول الجريدة نفسها بعنوان: (المغرب قلق من تباطؤ مفاوضات السوق الأوروبية مع دول المغرب):

«استقبل أول أمس سفير جلالة الملك لدى دول البينلوكس من طرف وزير خارجية ألمانيا ورئيس الدورة

---

(١) عدد ٨٧٤٧، السنة ٢٨، ص١ ـ ١٥ (المحرم ١٣٨٤، ٢٩ ماي ١٩٦٤).

الحالية لمجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية ووزير خارجية فرنسا رئيس الدورة المقبلة للمجلس المذكور، والسيد بافيي أوتلي رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية، وقد عبر السيد السفير عن قلق المغرب في موضوع التباطؤ الذي تعرفه المفاوضات مع دول المغرب»[1].

وتقول جريدة الجمهورية المصرية بعنوان: (١٠ تجار يخالفون التسعيرة في يوم واحد):

«عقدت شعبة التجار بالغرفة التجارية بالقاهرة اجتماعاً طارئاً أول أمس الإثنين لبحث موقف مئات التجار الذي باعوا المكرونة بأزيد من التسعيرة بعد نشر سعرها إلى ١٥ قرشاً، وقدموا مذكرة لرئيس الوزراء حول هؤلاء التجار الذين وصفهم رئيس الشعبة بأنهم بالمئات»[2].

وتقول جريدة (الرياض) السعودية بعنوان: (المجاهدون الأفغان يستولون على جميع مراكز قوات كابول في منطقة ناوة):

«استولى المجاهدون الأفغان يوم أمس الأول على

---

(١) عدد ٨٧٦٧، السنة ٢٨، ص٣ (٧ جمادى الآخرة ٢٨/١٣٩٤ يونيه ١٩٧٤).

(٢) عدد ٨١٨٠، السنة ٢٣، ص٤ (٢٠ جمادى الأولى ٢٦/١٣٩٦ ماي ١٩٨٩).

جميع قوات نظام كابول الشيوعية في منطقة ناوة بولاية هلمند الأفغانية في هجوم أسفر عن استشهاد اثنين من المجاهدين وجرح تسعة»[1].

ونورد إلى جانب ذلك كله مثالاً من كتاب: «أديب» للدكتور طه حسين أحد أمراء البيان العربي الحديث الذي ساقه الخطأ الشائع سوقاً إلى مخالفة الاستعمال العربي في غفلة عن جادة الصواب قال:

«ألم أقل لك أول أمس إني سأصبح بطلاً قبل أن ينتصف النهار من غد»[2].

والاستعمال الصحيح هو أن نقول مثلاً في عبارة جريدة (العلم): «استقبل أول من أمس، سفير جلالة الملك»، يعني: في يوم أسبق من أمس، وفي هذا يقرر ابن منظور ما يلي:

«ابن السكيت يقول: ما رأيته من أمس، فإن لم تره يوماً قبل ذلك قل: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره يومين قبل ذلك قلت: ما رأيته من أول من أول من أمس»[3].

---

(١) عدد ٧٦٤٢، السنة ٢٥، ص١ (٢١ شوال ٢٦/١٤٠٩ ماي ١٩٨٩).

(٢) ص٩٦، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٦١ (بلا تاريخ هجري).

(٣) اللسان: ج١، ص٩٩، إعداد مرعشلي.

وأمس ظرف زماني مبني على الكسر إلا إذا نكّر أو عرّف، ويمكن مراجعة تفصيل الكلام عن ذلك في مظانه(١).

١١ ـ أَيْ وإِي:

لا يميز المتحدثون خاصة من يتصدون للخطبة والوعظ، أو لإلقاء الأحاديث العلمية والفكرية فوق المنابر الجامعية، أو فوق منابر النوادي الأدبية، بين أداة النداء (أي) بفتح الهمزة وسكون الياء، وبين أداة جواب (إِي) بكسر الهمزة وسكون الياء؛ إذ ينطقون ما هو مفتوح الهمزة بكسر الهمزة فيخلطون بين معنى هذه ومعنى تلك، وبذلك يقع ما يقع من غبش في الأساليب، فلا يدري المستمع مقاصد المتكلم من إلقاء الكلام.

وفيما يلي البيان المسهب لذلك رفعاً لكل التباس، ووضعاً للصواب في محله الحق.

١ ـ **أي**: بفتح الهمزة وسكون الياء، وتكون للنداء والتفسير.

---

(١) انظر مثلاً: المصدر السابق.

أ ـ أي النداء:

وتستعمل للبعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف، كما ذهب إلى ذلك صاحب «المغني»[1]، قال الشاعر:

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى
بكاء حمامات لهن هدير[2]

ومثال آخر نسوقه من وضعنا زيادة في البيان وهو قولنا: «أي أخي جاهد من أجل عقيدتك».

ب ـ أي التفسير:

وتستعمل لتفسير المفردات والجمل، فمثال تفسيرها المفردات قولنا: عندي عسجد، أي: ذهب، وما بعدها يعرب عطف بيان أو يعرب بدلاً، ومثال تفسيرها الجمل قول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي: أنت مذنبي
وتقلينني لكن إياك لا أقلي

---

(١) ج١، ص٧٦، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ـ مطبعة المدني ـ القاهرة، والخلاف الذي ذكره ابن هشام أشار إليه الأزهري في شرح التصريح، ج١، ص١٨٢، باب النداء.

(٢) وفي رواية هديل، انظر: تعليق محمد كامل بركات على هذا البيت الوارد في كتاب: «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل، ج٢، ص٤٨٢، ١٤٠٢/١٩٨٢.

وإذا وقعت بعد (تقول) وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير، مثل: تقول استعنت الله، أي: طلبت منه العون، فالضمير في الفعل وهو التاء مضموم، ولو أتيت بأداة «إذا» مكان (أي) فإن الضمير حينذاك يكون مفتوحاً هكذا، تقول: (استعنت الله، إذا طلبت منه العون)؛ لأن (إذا) كما هو معروف ظرف لتقول.

وقد نظم هذه الأحكام كلها الواردة في «المغني»[(١)] السلطان عبدالحفيظ رحمه الله في منظومته: (نظم المغني اللبيب)؛ فقال:

وأي بفتح الهمز للنداء
وما ينادي الخلف فيه جاء
وحرف تفسير كعندي عسجد
أي ذهب غضنفر أي أسد
ما بعدها عطف بيان أو بدل
وليس عطف نسق لكن نقل
الأصل عن البعض جوازه ورد
قولته بما عليه يعتمد[(٢)]

---

(١) ج١، ص٧٦.

(٢) الأصل في البيت تقرأ بنقل حركة الهمزة هكذا (لصل) من غير اهتمام بأل =

وحكي الضمير حيثما أتت
بعد (تقول) بعدها فعل ثبت
إسناده لمضمر وافتح إذا
مكان أي في اللفظ قد أتى إذا

٢ ـ **إي**: بكسر الهمزة وسكون الياء: وتكون للجواب بمعنى نعم، لذلك تكون لثلاثة معان: تصديق المخبر، مثل قولنا: «سافرت إلى طنجة»، وإعلام المستخبر، مثل قولنا: «هل سافر أخوك»، وإعلام الطالب، مثل قولنا: «حافظ على أخلاقك الإسلامية».

وتتميز «إي» بأنها لا تستعمل إلا قبل القسم، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[1]. وهذا ما لا يستعمله المتحدثون في أحاديثهم ويكتفون بإيرادها وحدها من غير قسم.

وقد جمع هذه الأحكام جميعها السلطان عبدالحفيظ في قوله في المنظومة السالفة:

وإي بكسر وسكون الياء
مثل نعم في اللغة الفصحاء

= التعريف، كما هي رواية ورش المعروفة في القرآن، وهو لغة لبعض العرب وبهذا يتزن البيت.

(١) سورة يونس، الآية: ٥٣.

وهـي لـتـصـديـق وإعـلام تـجـي
ووعـد طـالـب كـذا فـي الـمـنـهـج
وبـعـضـهـم يـقـول إنـهـا تـقـع
بـعـيـد الاسـتـفـهـام والـغـيـر منـع[1]
وخـص بـالـقـسـم عـنـد مـن نـطـق
نـحـو قـل إي وربـي إنـه لـحـق[2]

ويجب التنبيه بعد كل هذا على الالتباس الذي وقع فيه الشيخ النحوي محيي الدين عبدالحميد في معجمه اللغوي: (المختار من صحاح اللغة)، وذلك حين تعرض للحديث عن أداة (إي)؛ فقال: «كما أن (إي) بالكسر كلمة تتقدم القسم ومعناها (بلى) تقول: إي وربي، إي والله». على حين معنى (إي) نعم لا (بلى)؛ إذ بلى تختص بوقوعها بعد النفي فتبطله، وسوف يأتي الحديث عن ذلك إن شاء الله تعالى في حرف (الباء)، وهناك سنفصل الفروق بين نعم وبلى مما يخطئ فيه أهل العلم للأسف غافلين عن مدلولها النحوي.

---

(١) يقصد أن ابن الحاجب ذهب إلى أنها تقع بعد الاستفهام، وعند الجميع لا تقع إلا قبل القسم.

(٢) انظر: ص٧٢، وعجز البيت إشارة إلى الآية السابقة.

١٢ ـ إيه:

تنطق الألسنة هذه الكلمة بسكون الهاء، وقد سمعته من خطباء في مناسبات مختلفة، وأرى أن هذا من أخطاء العامة انتقل إلى العلماء في غفلة عن القاعدة النحوية الصحيحة؛ ذلك أننا نلحظ العامة في حياتنا اليومية تجعل من أداة النداء (أي) أو (أ) كلمة بكسر الهمزة وبعدها ياء، ثم هاء ساكنة في أسلوب النداء، فنسمع في الأسواق من ينادي الآخر (إيه).

وليس هذا بغريب، فإنّ اللهجة العامية تعد من العوامل التي مكّنت لنشر الخطأ اللغوي في حياتنا العلمية؛ ذلك أن هذه اللهجة نعايشها وتعايشنا ـ وقد سبق في مدخل هذا العمل الإيماء إلى ذلك ـ ولن نتحرر من سيطرة أخطائها علينا إلا بعد أن تنتشر الثقافة العربية في محيطنا انتشاراً واسعاً، ونقضي على (الأمية) قضاء مبرماً.

والمهم لدينا الآن هو كيف ننطق كلمة (إيه)؟ وما هي حقيقتها؟ وكيف يمكن استعمالها في أساليبنا؟

(إيه): اسم فعل أمر، ومعناه طلب الزيادة من حديث أو عمل[١]، وهو بكسر الهمزة وحرف مد وهاء مكسورة

---

(١) انظر: الصبان (محمد بن علي) الحاشية على الأشموني، ج٣، ص١٤٨ ـ باب أسماء الأفعال والأصوات ـ دار المعارف ـ مصر.

دائماً، ولذا، يعد مبنياً على الكسر، وإن وصلته نونته فقلت: «إيه متعنا بحديثك». فالفرق بين (إيه) بالكسرة الواحدة تعني الأمر بالزيادة من الحديث المعهود، وبالتنوين تعني طلب حديث ما، ذلك أن التنوين تنكير، وبتركه ـ أي: التنوين ـ علم التعريف، الأمر الذي جعل (إيه) بالتنوين تعني طلب حديث ما.

وقد ورد عن الشاعر ذي الرمة بيت في هذا الشأن من قصيدة قالها من الطويل يمدح فيها عبدالملك بن بشر بن مروان، أثار نقاشاً بين علماء اللغة وهو قوله:

وقفنا فقلنا: إيه عن أم سالم
وما بال تكليم الديار البلاقع[1]

فالملاحظ في البيت أن الشاعر ترك التنوين في الوصل مع أن الوصل يفرض عليه ذلك.

وهنا ناقش علماء اللغة هذا الذي ارتكبه ذو الرمة؛ فابن منظور قال: «أراد حدثنا عن أم سالم فترك التنوين في الوصل واكتفى بالوقف»[2]. وهو ما ذهب إليه ابن السكيت

---

(١) انظر: ديوانه بشرح الباهلي صاحب الأصمعي، ج٢، ص٧٧٨ ـ تحقيق: الدكتور عبدالقدوس أبي صالح، دمشق ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣.

(٢) انظر: اللسان، ج١، ص١٤٨.

حين قال معلقاً على البيت السالف: «فلم ينون، وقد وصل لأنه نوى الوقف»[1]. وذهب الزجاج إلى أن ذا الرمة ترك التنوين للضرورة، غير أن الأصمعي خطأه بسبب تركه التنوين المذكور[2].

ومهما يكن من أمر، فالحق في رأينا مع من ذهب إلى أن الضرورة ألجأته إلى ترك التنوين؛ لأن للشاعر الحق كل الحق في أن يركب ضرائر تنحصر في زيادة حركة أو زيادة حرف أو نقص حركة أو نقص حرف وهلم جراً[3]. من ذلك ترك صرف ما ينصرف، وحذف نون الرفع المضارع، وغير ذلك[4].

ولو فرضنا أن ذا الرمة آثر أن يتحرر من الضرورة

---

(١) إصلاح المنطق، ص٢٩١ ـ تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف ـ مصر.

(٢) انظر: الديوان السالف الذكر، وتعليق المحقق. وانظر كذلك: لسان العرب، الجزء السابق والصفحة نفسها.

(٣) انظر: ابن عصفور (علي) ضرائر الشعر، ص١٧ وما بعدها. وانظر: ص٨٤ وما بعدها، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١ ـ ١٩٨٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص١٠١، وص١٠٩ وما بعدها. يجدر التنبيه على أن ترك صرف ما ينصرف فيه خلاف بين البصريين والكوفيين. انظر: الأنباري (عبدالرحمن)، ج٢، «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ج٢، ص٤٩٣، مسألة ٧٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤ ـ ١٣٨٠ ـ ١٩٦١. وانظر: الأزهري شرح التصريح، ج٢، ص٣٥٥، كما يجدر التنبيه على أن ابن جني له توجيه في حذف نون الرفع للمضارع، وذلك في كتابه: «الخصائص»، ج١، ص٣٨٨ ـ ٣٨٩، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصرية ١٣٧١ ـ ١٩٥٢.

الشعرية فماذا كان يحدث في البيت يا ترى؟ ليس من ريب أنه سيحدث في البنية الموسيقية للبيت شرخ يشوه جماله الإيقاعي، ولسنا نقول هذا من نسج الخيال، فإليك البرهان:

إن التنوين الذي ضرب الشاعر عنه صفحاً يعد نوناً ساكنة، وهو لذلك يعد في الوقت نفسه حرفاً ساكناً، وبسبب ذلك سيقابل الحرف الساكن الحرف المتحرك في البيت، وهذا أمر لا يمكن بحال أن توافق عليه موسيقى الشعر العربي التي تقوم على مقومات أساسية هي الحركة والسكون مما لا يسوغ للشاعر معه حتماً أن يقابل الحركة بالسكون، وإلا هدم بذلك قاعدة البناء التي ترتكز عليها البنية الإيقاعية في الشعر العربي الصميم، وهو ما كان سيحدث فعلاً إذا ما الشاعر نون (إيه) تمشياً مع القاعدة النحوية؛ إذ ستقابل (فعولن) وهي تفعيلة من الطويل الأحرف التالية: (هِنْ عَنْ أَمْ)، وبالموازنة بين الحركة والسكون نجد التنافر واضحاً؛ ذلك أن (فعولن) قابلتها (هِنْ عَنْ أَمْ)، فالسكون فيها يقابل الحركة في التفعيلة مما جعل التفعيلة بسبب ذلك تتحول إلى (مستفعل) كما تفرض الأحرف السابقة، وهي تفعيلة مقطوعة[1] من (مستفعلن) المعروفة.

(١) القطع عند العروضيين هو حذف ساكن الوتر المجموع وتسكين ما قبله. انظر مثلاً: الدمنهور (محمد) «الإرشاد الشافي على متن الكافي»، ص٣٦، ط١، ١٣٥٣ ـ ١٩٣٤.

وهكذا ترى البنية الموسيقية قد اعتورها نشوز في تماسكها، وقد كان الشاعر حكيماً حين التجأ إلى الضرورة، ونجا من هذه الورطة التي كان سيقع في فخها لو التزم القاعدة النحوية، وفي الأمر مندوحة أي مندوحة.

بعد هذا المبحث في (إيه)، لم يعد هناك شك في أن المتحدث المثقف وغير المثقف أصبح ملماً بحقيقتها، وأنها مبنية على الكسر، وإن وصلها نوّنها إلا للضرورة الشعرية التي تبيح للشاعر ما لا تبيح للناثر، وبذلك نكون قد استجلينا حقيقتها، ولم يعد هناك ما يدعو إلى الخلط بينها وبين غيرها من الأدوات الأخر.

١٣ ـ أيهما أفضل المال أو العلم؟:

هذا أسلوب شائع في أساليبنا العربية المعاصرة. ولم ينج منه كبار كتابنا ممن يعدون من رواد الثقافة العربية الحديثة، وأمراء بيانها، ومن هؤلاء الأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله، فقد ورد في كتابه: «أنا» ما يلي:

«كانت المفاضلة بين شيئين هي المحور الغالب على موضوعات الإنشاء في أيامي بمدرسة أسوان، أيهما أفضل المال أو العلم؟ الذهب أو الحديد؟ الصيف أو الشتاء؟ الرأي أو الشجاعة؟ السيف أو القلم؟ الحرب أو السلم؟ إلى أشباه

هذه المفاضلات»[1].

وقد يكون للأستاذ العقاد عذره؛ لأنه يحكي عما كان مستعملاً في عهد دراسته من أساليب، ولكن هذا لم يكن ليعفيه من التنبيه على الخطأ ـ وهو يحكي ـ ومن الدعوة إلى تصحيحه.

وتصحيحنا إياه يكون على هذا النمط: (أيما أفضل المال أم العلم؟)؛ ذلك أن ضمير الهاء[2] يجب أن يرجع إلى ما سبق وهو ما قررته قواعد النحو العربي وبسطه العلماء، منهم: ابن مالك في كتابه: «تسهيل الفوائد» حين قال: «الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب»[3]، وشرح العبارة ابن عقيل في كتابه: «المساعد على تسهيل الفوائد» فقال: «وذلك ليعلم المغني بالضمير عند ذكره»[4]، وهنا ضمير الهاء يعود على المتأخر لفظاً ورتبة وهو «المال والعلم» في

---

(١) ص٤٨، ط. دار الهلال (بدون تاريخ).

(٢) في الحق أن هناك من النحويين كأبي علي الفارسي من يرى أن الضمير هو (هما)، وللمزيد من المعلومات في مبحث الضمائر راجع شرح الأشموني (علي)، ومعه حاشية الصبان (محمد بن علي)، ج١، ص١٢٧، دار الفكر.

(٣) ص٢٧، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨.

(٤) ج١، ص١٠٩، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

الجملة السالفة، وهذا لا يصح إلا في مواضع معينة نشرح كل موضع على حدة إتماماً لفائدة، وإثراءً للمبحث:

١ ـ أن يرفع الضمير بـ«نعم» أو «بئس» أو ما يلتحق بهما من صيغة «فَعُل» بضم العين؛ الذي يقصد به المدح أو الذم، فالضمير المرفوع بـ«نعم»، مثاله قول الشاعر:

نـعـم امـرأ هـرم لـم تـعـر نـائـبـه
إلا وكـان لـمـرتـاع بـهـا وزرا[1]

وقول الشاعر:

لـنـعـم مـوئـلاً الـمـولـى إذا حـذرت
بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن[2]

---

(١) من الشواهد التي لا يعلم على وجه اليقين قائلها وينسب البعض هذا الشاهد لزهير بن أبي سلمى، ويذهب الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد إلى أن الذي دعا هؤلاء إلى ذلك هو ورود اسم «هرم» في البيت، وقد عرف زهير بمدحه. انظر: «هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك»، ج٢، ص٢٨٥، ط٤، ١٣٧٥ ـ ١٩٥٦، وهو كتاب له يتألف من تعليقات على «أوضح المسالك» لابن هشام.

(٢) من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولذلك لم يشر إلى قائله الجرجاوي في (شرح شواهد ابن عقيل) ولا العدوي في (فتح الجليل شرح شواهد ابن عقيل)، ص١٩٠ وما بعدها ـ باب (شرح شواهد نعم وبئس وما جرى مجراهما) ط الحلبي، ١٣٢٩هـ. من أجل ذلك كله أكد الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في: (منحة الجليل بتحقيق شرح =

فالشاهد في البيت هو: (نعم امرأ هرم)؛ إذ أضمر فاعل «نعم»، وفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وقل مثل هذا فيما شاكله أو ورد على نمطه.

وأما الضمير المرفوع بفعل «فعُل» ـ بضم العين ـ فمثاله قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[1].

وقمين بنا في هذه الحالة أن نلم إلماماً سريعاً بجزء من أجزاء باب «نعم وبئس وما جرى مجراهما» لأجل فهم ما بسطناه الآن. ولن يتعدى إلمامنا ذاك إحدى حالات فاعل «نعم» التي تهمنا، أما الإسهاب في هذا المجال فقد تولت المصادر[2] بسطه بما يكفي فيشفي.

= ابن عقيل)، ج١، ص١٢٨، بحاشية ابن عقيل، ط٨ بأن البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولم يشر إلى المصدر المعتمد.

(١) سورة الكهف، الآية: ٥. يجدر التنبيه على حقيقة هي: أن كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه جاز استعماله على فعل ـ بضم العين ـ بالأصالة كـ(ضرب). انظر: ابن هشام (عبدالله)، «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ج٢، ص٢٨٨، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، عام ١٣٧٥ ـ ١٩٥٦.

(٢) انظر: ابن هشام (عبدالله)، «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ج٢، ص٢١ وما بعدها، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. وانظر: ابن عقيل (عبدالله)، (شرح الألفية)، ج١، ص٤٦١ وما بعدها، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، وسواهما كثير.

هذه الحالة هي أن يكون فاعل «نعم» مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التميز. قال ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة) ذاكراً هذه الحالة، سائقاً مثالاً على ذلك، وهو على نسق ما تحدثنا عنه سابقاً:

ويـرفـعـان مـضـمـراً يـفـسـره

مـمـيـز كـ«نـعـم قـومـاً مـعـشـره»

والمثال عند ابن مالك ـ كما يبدو واضحاً ـ هو «نعم قوماً معشره»، ففي «نعم» ضمير مستتر تقديره «هو» يفسره قوله: «قوماً»، و«قوماً» تمييز معشره مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه[1].

٢ ـ أن يرفع الضمير بأول المتنازعين، وشرح ذلك يكون في ضوء ما يسميه النحويون: (التنازع)، وهو باب صالوا في مضماره وجالوا، وضربوا في درب مباحثه مولدين فلسفة عقلية معقدة يرفضها الأسلوب العربي القح[2].

وقد عقد ابن مالك مبحثاً في منظومته (الخلاصة)

---

(١) وفي (معشره) إعراب آخر، انظره في: شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٢٨.

(٢) راجع حاشية الصبان (محمد بن علي) على الأشموني ـ باب التنازع في العمل عند حديثه عن العوامل، وأنها كالمؤثرات، ج٢، ص١٠٢ وما بعدها، ضبطه مصطفى حسين أحمد.

لموضوع: «التنازع في العمل»، ونقتصر على المقصود منه فيما يلي مما يلخص حقيقة هذا الباب:

إن عــامــلان اقــتــضـيـا فـي اســم عــمــل
قــبــل فــلــلــواحــد مــنــهــمــا الــعــمــل[(١)]

والــثــان أولــى عــنــد أهــل الــبــصــره
واخــتــار عــكــســاً غــيــرهــم ذا أســره

وأعــمــل الــمــهــمــل فــي ضــمــيــر مــا
تــنــازعــاه والــتــزم مــا الــتــزمــا

كــيــحــســنــان ويــســيء ابــنــاكــمــا
وقــد بــغــى واعــتــديــا عــبــداكــمــا

ويمكن تعريف التنازع بما عرفه به ابن عقيل حين قال: «توجه عاملين إلى معمول واحد»[(٢)]، ومثاله قول الشاعر:

جــفــونــي ولــم أجــف الأخــلاء إنــنــي
لــغــيــر جــمــيــل مــن خــلــيــلــي مــهــمــل[(٣)]

---

(١) الأسرة بالفتح: الجماعة القوية في العلم، والمقصود: الكوفيون.

(٢) انظر: ابن عقيل (عبدالله)، (شرح الألفية)، ج١، ص٤٦٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٩.

(٣) من الشواهد التي لا يعلم قائلها على وجه اليقين. انظر: «هداية السالك» السالف الذكر، ج٢، ص٧٨. وانظر: تعليق محمد كامل بركات على المساعد لابن عقيل، ج١، ص١١٤.

فالشاهد في البيت هو: «جفوني ولم أجف الأخلاء»؛ ذلك أن «جفوني ولم أجف» تنازعا في العمل في «الأخلاء»، فالأول: ـ وهو جفوني ـ يطلبه فاعلاً، والثاني: ـ وهو لم أجف ـ يطلبه مفعولاً، وهكذا أعمل الثاني في المعمول المتأخر وهو «الأخلاء»، فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفوني» في ضميره الذي يظهر جلياً في واو الجماعة، وحينذاك لزم رجوع الضمير على المتأخر، ودل الشاهد بهذا أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذه الحالة من غير شك.

من كل ما سبق، يتبيَّن بجلاء أنه يجوز لك أن تعمل في الاسم المذكور أي العاملين شئت، فإن أعملت الثاني فلقربه وإن أعملت الأول فلسبقه[1].

وفي هذه الحال، إن أعملت الأول في الظاهر أعملت الثاني في ضميره مرفوعاً كان أم غير مرفوع، وإن أعملت الثاني في الظاهر أعملت الأول في ضميره كالشاهد السابق الذكر.

٣ ـ أن يكون مخبراً عنه كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ

(١) القصد بذلك أن البصريين اختاروا إعمال الثاني لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، راجع ابن هشام (عبدالله) «أوضح المسالك»، ج٢، ص٢٧ السالف الذكر.

إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾[١]، ويعني ذلك: أن الجملة هكذا: «إن الحياة إلا حياتنا الدنيا»، فالضمير، كما ترى، وضع موضع «الحياة» وهو مبتدأ جاء الخبر بعده يفسره، وبذلك يعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة.

٤ ـ ضمير الشأن وهو في تعريف العلامة الزمخشري (ت عام ٥٣٨هـ/١١٤٣م) في كتابه: «المفصل» كالآتي: «ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين»[٢].

وهذا الضمير يكون بصيغة الغائب منفصلاً أو متصلاً أو مستتراً، ويقصدون بالشأن الأمر أو القصة، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٩﴾﴾[٣]. ومثاله قولنا: «هو أحمد مكب على عمله».

فالشاهد في المثال الأول (إنه) لا يرجع إلى اسم قبله

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٩.

(٢) ص١٣٣، ط٢، دار الجيل ـ لبنان، وسبب تسميته بالمجهول عند الكوفيين: أنه لم يسبقه مرجع يعود إليه.

(٣) سورة النمل، الآية: ٩. نشير هنا إلى أن ضمير الشأن إن كان مؤنثاً سمي: ضمير القصة، وإن كان مذكراً سمي: ضمير الشأن. انظر ابن عقيل (عبدالله) المساعد، ج١، ص١١٤، تحقيق: محمد كامل بركات.

بل هو يقوم مقام الشأن وكأن الجملة القرآنية الشريفة هكذا: «إن الشأن أنا الله»، وعلى نظير هذا النمط نفسر المثال الثاني.

٥ ـ أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له مثاله ـ كما ورد في «المغني» لابن هشام ـ[١]: (ضربته زيداً)، فالشاهد فيه أن ضمير الهاء يعود على المتأخر الذي أبدل منه، وهذه المسألة أجازها البعض ورفضها البعض الآخر[٢].

٦ ـ أن يكون متصلاً بفاعل مقدم يفسره مفعول مؤخر. قال حسان شاعر رسول الله ﷺ (ت: عام ٥٤هـ/٦٧٤م):

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطمعا

ومثاله قولنا زيادة في البيان: «ساعد غلامه مصطفى».

والشاهد في المثال الأول «أبقى مجده مطمعاً»، فالضمير اتصل بالفاعل وهو مجده فسره مفعول مؤخر وهو «مطمعاً»، وقل مثل ذلك في المثال الثاني.

٧- أن يجر بـ(رب) ويفسر بتمييز وهو في ذلك

(١) ج٢، ص٤٩١، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
(٢) أجازه الأخفش ومنعه سيبويه. انظر: «المغني»، ج٢، ص٤٩٢.

لا يخرج في حكمه عن حكم ضمير «نعم وبئس»، مثاله قول الشاعر:

ربه فتية دعوت إلى ما
يورث المجد دائباً فأجابوا

والشاهد في البيت هو: (ربه فتية)، فالضمير جر بـ«رب» يفسره «فتية» الوارد تمييزاً، ويجدر الإيماء إلى أنه (ربه) يلزم التذكير، ولو كان مفسره مؤنثاً نحو قولنا: (ربه فتاة) (لا ربها)، بيد أن المدرسة الكوفية ترى المطابقة في التأنيث والجمع[1].

وقد ضمن السلطان عبدالحفيظ، رحمه الله، مواضع عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة منظومته السالفة الذكر فقال:

رجوع مضمر لذي تأخر
لفظاً ورتبة بسبعة دري
نعم وبئس والذي قد رفعا
بأول الذين قد تنازعا
أو مخبر عنه بما قد فسره
ومضمر الشأن الجميع ذكره

(١) انظر: «المغني»، ج٢، ص٤٩٢.

أو ما لـه بـرب جـر حـصـلا
أو الـذي الـظـاهـر مـنـه أبـدلا
لـذا الـذي بـفـاعـل مـقـدم
وصـل والـتـفـسـيـر مـفـعـول نـمـي
بـعـود ذي الـشـأن لـذي تـأخـر
عـنـه لـزومـاً خـلـفـه الـنـهـج حـري

بعد هذا كله، هل استوفينا الحديث استيفاء تاماً عن (أي) أو ما تزال هناك فوائد ذات وزن تستأثر بها الحافظة العلمية؟

لا مرية عندي أن الحافظة العلمية ما تزال تحفل ببقية بفوائد ذات شأن، وصُبابة[1] من معارف ذات وجاهة عن (أي) تتعلق بمميزات عنها تستقل بها عما عداها من أنواع أخرى لأي.

*** مميزات (أي) النعتية والحالية:**

(أي): اسم مبهم في كل أنواعها المعروفة، وما نحن بصدد درسه هو (أي) النعتية والحالية، وتدعى الكمالية؛ لأنها تدل على معنى الكمال حين تنتظم في الجملة العربية

(١) الصُّبابة بضم الصاد: بقية الماء في الإناء.

نعتاً أو حالاً دالة على بلوغ المنعوت أو صاحب الحال حد الكمال مدحاً أو ذماً.

١ ـ النعتية:

أي: اسم مبهم ـ كما سلف الإيماء ـ ويبقى على إبهامه، تقوم مقام المصدر، نحو: «سرت أحسن السير»، والأصل: «سرت السير أحسن السير»، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله ونابت منابه وانتصبت[١]، ونحو هذا قولنا ـ وقد ضمّناه أداة أي ـ: «جاهد السلف الصالح أي جهاد في ترسيخ أركان الإسلام في كل أرض». والأصل: «جاهد السلف الصالح جهاداً أي جهاد في ترسيخ أركان الإسلام في كل أرض». والقصد من ذلك هو تعظيم جهاد السلف باستعمال أداة «أي» في الجملة، فما قيل في المثال الأول، إذاً، من الجهة النحوية يقال عن المثال الثاني، فالنيابة عن المصدر هي هي.

بعد هذا البيان الموجز عن المفعول المطلق ونائبه يجب التحدث عن زلة مشهورة يكثر دورانها على الألسنة،

---

(١) انظر: العليمي (يس) في حاشيته على شرك التوضيح، ج١، ص٣٥٧ ـ باب المفعول المطلق ـ المطبعة المصرية ١٣٠٥هـ.

ألسنة المتحدثين على مختلف طبقاتهم، أما الأقلام فلا تكاد تقع في فخ هذه الزلة إلا إذا ضبطت الكلمة، وتتمثل هذه الزلة في قولهم: «تعبت أي تعب» بضم (أي) أو بكسرها، والصواب غير ذلك بلا شك؛ ذلك أن أداة (أي) هنا جاءت مضافة، والمصدر بعدها مضاف إليه، وهي في هذه الحالة ـ كما سبق شرح ذلك ـ نائبة عن المفعول المطلق، والنائب يأخذ حكم الذي ينوب عنه وهو النصب، فالجملة يجب أن ينطقها المتحدث أو يضبطها الكاتب هكذا: «تعبت أيَّ تعب»؛ بنصب (أي) والأصل: «تعبت تعباً أي تعب» بمعنى: تعبت تعباً كبيراً، فقد حذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله ونابت منابه وانتصبت.

و(أيّ) النعتية هي التي تقع نعتاً لنكرة سابقة، والغرض هو التدليل على بلوغ المنعوت صفة الكمال سواء أكان ذلك في مجال المدح أم الذم نحو قولنا: (طاعة الله تعالى خير أي خير، ومعصيته شر أي شر).

و(أيّ)، كما نرى، إن جاءت وحدها ظلت على إبهامها، وإن جاء بعدها المضاف إليه زال الإبهام. فالمضاف إليه في المثال السابق هو (شر)، وفي ضبط المضاف إليه تزل أقدام متحدثين خطباء ومذيعين؛ إذ منهم من ينصبه

ومنهم من يرفعه، وذلك حين يصلون الجملة بالجملة، ولا يقضون بالسكون على المضاف إليه كما يقتضي ذلك قانون الوقف عند انتهاء الجملة، وابتداء جملة جديدة؛ ذلك أن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك.

ولا ريب أن المضاف إليه يجب أن يكون مكسوراً، وأن النصب والرفع في حقه خطأ كبير يتحتم على من يقترفه أن يصون لسانه عنه.

مهما تكن الحال، فإن أداة (أيّ) النعتية، تتميز بما يلي:

أ ـ وجوب إضافتها لفظاً ومعنًى.

ب ـ أن يكون المضاف إلى (أي) نكرة مفردة أو غير مفردة.

ج ـ أن تكون النكرة مماثلة للمنعوت في التنكير، ومماثلة في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، فمثال التماثل في اللفظ والمعنى قولنا: «أعجبتني قصيدة شاعر أي شاعر»، ومثال التماثل في المعنى فقط قولنا: «قرأت قصة قصاص أي أديب»، ولا يسوغ القول في هذه الحالة: «قرأت قصة قصاص أي طبيب».

٢ ـ الحالية:

اسم مبهم أيضاً يفيد ما تفيد الحال قطعاً من بيان هيئة صاحبها، ويتولى جلاء إبهامها المضاف إليه كذلك مع الاشتراط بأن يكون نكرة.

و(أي) الحالية هي التي تقع حالاً لتدل على بيان هيئة صاحبها، وصاحبها معرفة في الغالب[١]. وإن جاء بعده المضاف إليه زال الإبهام مثل قولنا: «كان حسان بن ثابت الأنصاري شاعر الدعوة أي شاعر»، فالمضاف إليه في المثال السابق هو (شاعر)، وصاحب «الحال معرفة» هو (حسان)، و(أي) في كل ذلك كمالية؛ إذ بلغ بها صاحب الحال صفة الكمال.

موازنة[٢] بين (أي) النعتية والحالية:

إذا عقدنا الموازنة بين (أي) النعتية و(أي) الحالية تبين ما يلي:

---

(١) قلنا: في الغالب، لأن صاحب الحال قد ينكر عند وجود مسوغات لذلك، وذكر منها ابن مالك ثلاثة:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي أو مضاهيه كـ«لا» ... يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(٢) استعملنا (الموازنة) ولم نستعمل (المقارنة)؛ ذلك أن (المقارنة) من الأخطاء الشائعة اليوم بصورة لافتة، وهي تعني عند الكتاب المعاصرين (الموازنة)، مع أن معناها اللغوي غير ذلك؛ إنه يعني المصاحبة، لذلك يقال: فلان قارن فلاناً إذا صاحبه، والمصدر هو القران والمقارنة، ومنه القران في الحج، وله أحكامه المعروفة في المناسك.

إن أداة (أي) اسم مبهم ـ كما سلف القول ـ وتبقى على هذه الصورة من الإبهام إلى أن يضطلع المضاف إليه ـ وهو لها بمنزلة مفسر وشارح ـ بجلاء غبش إبهامها، وسواء أكانت (أي) نعتاً أم حالاً، فإنه يتشرط في المضاف إليه ذاك أن يكون نكرة.

وتختلف النعتية عن الحالية في أن النعتية تكون نعتاً لنكرة، والحالية تكون بياناً لحال صاحبها المعرفة، وهذا الاختلاف نفسه الواقع بين النعت والحال، ويجده القارئ مبسوطاً بإسهاب في مظانه[1]؛ إذ مكانه هناك وليس هنا، وتكفي الإشارة مغنية عن كل شرح استطرادي.

أي النائبة عند المفعول المطلق:

يدعى المفعول المطلق[2] مصدراً من باب تفسير الشيء بما هو أعم منه؛ ذلك أن المصدر أعم، وما ذاك إلا لكونه يكون مفعولاً مطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به

---

(١) انظر: ابن عقيل (عبدالله)، (شرح الألفية)، ج٢، ص١٥١ وما بعدها، ط٩، وانظر غيره وهو كثير.

(٢) سمي مطلقاً لتحرره من قيود تذكر بعده كحرف الجر وغيره كما هو الشأن في باقي المفاعيل، راجع إن شئت: ابن عقيل (عبدالله)، (شرح الألفية)، ج١، ص٤٧٢ ـ باب المفعول المطلق ـ ط٩.

وسوى ذلك، أما المفعول المطلق فلا يكون إلا مصدراً[1].

وموضوع المفعول المطلق موضوع متعدد الجوانب، شاسع الأرجاء، لذلك سنجتزئ بإعطاء أضواء تخدم ما نحن بسبيل درسه ليس إلا.

يمكن تعريف المفعول المطلق بأنه: المصدر الدال على الحدث دون الزيادة، ويمكن تعريفه بما عرفه به ابن عقيل (ت: عام ٧٦٩هـ/سنة ١٣٦٧م) ذاكراً معه أنواعه وذلك حين قال: «المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده»[2].

وكل هذا لم يخرج عن قول ابن مالك:

(١) انظر: الفرق بين المفعول المطلق والمصدر عند الأشموني (على) في شرحه: الألفية، ج٢ ص١٠٩ - باب المفعول المطلق - دار الفكر. ويحسن التنبيه على أن هناك خلافاً بين المدرسة البصرية والكوفية في أصل المشتقات، أهو المصدر أم الفعل؟ انظر: الأنباري (عبدالرحمٰن)، «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» مسألة ٢٨، ج١، ص٢٣٥ وما بعدها، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، مطبعة السعادة، ١٣٨٠ - ١٩٦١.

(٢) (شرح الألفية)، ج١، ص٤٧٢ - باب المفعول المطلق - تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٩.

المصدر اسم ما سوى الزمان من
مدلولي الفعل كأمن من أمن
توكيداً أو[1] نوعاً يبين أو عدد
كسرت سيرتين ذي رشد

ولهذه الأنواع المذكورة للمفعول المطلق أحكام، من هذه الأحكام: (حذف المصدر والنيابة عنه)، وهو ما قرره ابن مالك في (الخلاصة)، ومثل له بنائبين هما: لفظ (كل) ولفظ المرادف، وذلك حين قال:

وقد ينوب عنه ما عليه دلْ
كجد كل الجد وافرح الجذلْ

على حين النائب عن المصدر كثير ـ وبيت ابن مالك يشير إلى هذا أيضاً ـ منه صفة المصدر المحذوف، وقد ضمّنت ذلك منظومتي المذكورة فبعدما أتيت على أحكام (أي) النعتية والحالية في ثلاثة أبيات سلف ذكرها، قلت:

(١) ليتزن البيت وجب قراءة (توكيداً أو) بنقل حركة همزة (أو) هكذا (توكيد ن و) وحينذاك يصبح التنوين متحركاً بحركة فتح الهمزة، وهي رواية ورش المعروفة في القرآن الكريم التي أشار إليها ابن الجزري في قوله:
وانقل إلى الآخر غير حرف مد   لورش إلا ها كتابيه أسد
ومثاله في كتاب الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

منصوبة نائبة عن مصدر[1]

تأتي، أيا من يزدهي بالنظر

على حين؛ ابن مالك أشار إلى نيابة (كل) ونيابة لفظ المرادف، ولم يشر إلى الباقي مما ينوب عن المصدر بصراحة كما سبق الإيماء إلى ذلك.

كما أن السيوطي (عام ٩١١هـ/سنة ١٦٠٥م) في منظومته (الفريدة) التي حاول أن يورد فيها زوائد مما لم تتضمنه (الخلاصة)، لم ينص على حكم (أي) وإن كان قد نص على ما لم ينص عليه ابن مالك في باب المفعول المطلق، وهذا ما حداني إلى إدراج حكم (أي) في منظومتي.

بالجملة والتفصيل فإن (أيا) تجيء على أوجه أخرى، بجانب ما رأينا، تتلخص في أنها تكون اسم شرط جازم أو اسم استفهام، أو اسم موصول، أو وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، مثل: (أيها)، وقد أوجز ابن مالك ذلك في قوله:

ولا تضف لمفرد معرف

أيا وإن كررتها فأضف

(١) منصوبة حال مقدمة على ناصبها بكون الفعل متصرفاً وهو تأتي، وصاحب الحال مستتر في فعل يأتي يعود على (أي)، ونائبة حال ثانية.

أو تنو الأجزا[1]، واخصصن بالمعرفة
موصولة أيا وبالعكس الصفة
وإن تكن شرطاً أو استفهاما
فمطلقاً كمل بها الكلاما

وهذه الأوجه ذكرها السلطان «عبدالحفيظ» في منظومته السابقة متتبعاً الوارد في «المغني»[2]، وذلك حين يقول:

أي تجيء شرطاً أو استفهاما
وللكمال في الصفات قاما
كذاك موصول ووصله إلى
نداء ما عليه (أل) قد دخلا[3]

١٤ ـ أُخوي:

خطأ راح يشقّ طريقه إلى الألسنة خاصة ألسنة بعض المذيعين منذ سنوات، وانتقل هذا الخطأ إلى غير المذيعين،

---

(١) ليستقيم البيت وجب قراءة (الأجزاء) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وقراءتها أيضاً بالقصر هكذا بفتح فوق اللام، وبلا مد هكذا: (الأجزا)، وقد سبق بيان نقل الهمزة.

(٢) ج١، ص٧٧ وما بعدها، حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد ـ مطبعة المدني (بدون تاريخ).

(٣) ص٢٣، المطبعة المولوية ـ فاس، ١٣٣٠هـ.

وهو ضم همزة (أخ) عند النسب فيقولون: (أخوي) بضم الهمزة، ويسوقون الكلمة في جملة مفيدة هي قولهم: (تجمع بيني وبينه علاقات أخوية)، وهو ما وقع فيه السيد عبدالغفور الناصر في الدرس الحسني الرمضاني، فقال بالحرف الواحد، ولاحظ أنه أخطأ كذلك في حكم المنقوص ـ وهذا ليس من شأننا الآن ـ: «لما بذلتم من مساعي حميدة من أجل إعادة العلاقات الأخوية»، فقد نطق (الأخوية) بضم الهمزة، على حين النسب إلى محذوف اللام، أي: الذي حذف آخره مثل: (أخ) و(أب) و(يد) لا يطرأ عليه أي تغيير على فائه، أي: أوله؛ وإنما الذي يطرأ عليه هو أن الحرف المحذوف يرجع عند النسب فنقول في النسب إلى (أخ): (أخوي)، وإلى (أب): (أبوي)، وإلى (يد): (يدوي)، فما كان مفتوح الفاء يبقى على حاله. يقول إمام نحاة عصره ابن مالك رحمه الله:

(واجبر برد اللام ما منه حذف).

مهما يكن من أمر، فإن مثل هذه الكلمات عند النسب ـ أو التثنية في بعض منها ـ يرجع إليها الحرف المحذوف وهو الواو، ويفتح ما قبل الواو وتضاف ياء النسب المشددة إليه ليس غير، ولا علاقة لفاء الكلمة مطلقاً بياء النسب حتى تتأثر بها؛ وإنما تزلّ الألسنة التي لا رصيد لها من الحصانة

اللغوية، فينتشر الخطأ بين الناس في غيبة الرقيب اللغوي.

١٥ ـ بت في الأمر:

إن الكتابات المعاصرة لا تكاد تخلو من هذا الخطأ، وكذلك أحاديث الخطباء والمتحدثين وهو قولهم: (بت في الأمر)، وكأنهم بهذا الاستعمال يصرون على جعل فعل (بت) متعدياً بحرف الجر (في)، والأمر غير هذا؛ ذلك أن (بت) يتعدى بنفسه.

قال الشاعر:

فبت حبال الوصل بيني وبينها
أزب ظهور الساعدين عذور

وقد يأتي رباعياً ـ كما جاء في اللسان ـ[1]، فيقال: أبت فلان طلاق امرأته، أي: طلقها طلاقاً باتاً، والثلاثي والرباعي كلاهما متعد، ومنه قولهم: لا أفعله ألبتة، يعني: قطعاً؛ لأن البت القطع المستأصل. فلا معنى لاستعمال حرف الجر في التعدية، والجملة يجب أن تكون هكذا: (بت الأمر) إذا نواه وجزم به، وبت الحكم إذا أصدره،

---

(١) مادة (بت)، ج١، ص١٥٥، عمود ١.

ولا يقال: بت في الحكم، كما نسمع من بعض المذيعين خطأً.

وأما من يستعمل (بت) بالثاء المثلثة فهو خلط جلي بين معنيين؛ إذ معنى (بت): إذا قطع، و(بث): إذا نشر الأمر وفرقه، وقد وردت مادة (بث) في التنزيل، مرات من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾[1]. والمعنى في الآية جد واضح. مهما يكن من أمر فـ(بت) بالتاء المثناة، غير (بث) المثلثة، والفرق بينهما ظاهر من حيث المعنى، أما الفرق بينهما من حيث البنية ففرق جد ضئيل؛ إنه يتمثل فقط في نقطة ليس إلا وذاك ما يجعل بين المادتين تجانساً في الشكل، ويرشحهما لأن يؤلفا معاً أسلوب التجانس الناقص المعروف في البلاغة العربية.

لأجل هذا كله، يقع بعض الناس في الالتباس، فلا يميز بين هذه المادة وتلك، فيغدو البت المثناة نشراً والبث المثلثة قطعاً، وتنقلب لسبب ذلك المعاني رأساً على عقب.

١٦ ـ بدائل:

تفتح كتاباً فتطالعك كلمة بدائل جمعاً لبديل، وتأخذ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

صحيفة فتفاجئك كلمة بدائل جمعاً لبديل، وتنصت إلى الإذاعة فتلتقط أذنك كلمة بدائل جمعاً لبديل، وتقصد المسجد يوم الجمعة فتطرق سمعك كلمة بدائل جمعاً لبديل، وتصغي إلى متحدث في مجلس من المجالس فيلتقط سمعك كلمة بدائل جمعاً لبديل، هكذا تحاصرك كلمة بدائل هنا وهناك، تأخذ بخناقك فلا تجد منها فكاكاً خاصة في السنوات الأخيرة، من ذلك ما ورد في كتاب الدكتور عماد الدين خليل: «مدخل إلى نظرية الأدب الإسلامي» حين قال: «وهناك ـ فوق هذا وذاك ـ تحقيق الاقتران الشرطي السليم بين الفن والقيم وطرح بدائل إسلامية مقنعة لمعطيات الفنون الوضعية في ميدان القيم التربوية»[١].

والصواب: هو أن يجمع البديل، وكذا البدل ـ والمعنى واحد وهو: العوض ـ على أبدال؛ لأن فعائل مقيس في كل رباعي اسم أو صفة مؤنثة تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ثالثه مدة ألفاً كانت أو واواً أو ياء، وقد ذكر ذلك ابن مالك إمام نحاة عصره في قوله:

وبفعائل اجمعن فعالة
وشبهه ذا تاء أو مزالة

(١) ج١، ص١٨٣، ١٤٠٧.

يعني: ذا تاء ثابتة، ويعني: بشبهه (فعالة)، وزنين هما: (فعيل وفعول) بفتح الفاء فيهما، مشتملين على التاء أو مجردين منها كـ(ظريفة) و(ظرائف) و(لطيفة) و(لطائف)، وعجوز وعجائز، وهذه الشروط لا تتوافر في (بديل)؛ إذ بديل ليست اسماً مؤنثاً تأنيثاً لفظياً أو معنوياً، فاللفظي كسحابة بالتاء ويجمع على سحائب، والمعنوي كعجوز، فلا مسوغ إذاً لجمع بديل على بدائل بلا شك، ولذلك قال ابن منظور في اللسان: «بدل الشيء وبدله وبديله الخلف منه، والجمع أبدال»[١].

١٧ ـ برر:

من الأغلاط الشائعة التي تطالعك في كل عمل إبداعي، وتطالعك في كل دراسة علمية حتى اللغوية منها، وتسمعها من أفواه الخطباء على المنابر في المساجد، وتسمعها من أساتذة جامعيين متخصصين في اللغة وهم يلقون عروضهم في الندوات العلمية.

أقول: من الأغلاط الشائعة استعمال (مبرر) أو استعمال فعل (برر) بمعنى زكى الأمر وذكر له من المسوغات ما جعله

---

(١) مادة (بدل)، ج١، ص١٧٥، ع٣، دار لسان العرب، ترتيب مرعشلي.

مباحاً، من ذلك ما جاء في قول الدكتور إبراهيم أنيس - وهو أحد المتخصصين في اللغة -: «ومهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق العام بصلة، وذلك لأن للغات منطقها الخاص»[1].

ومن ذلك القولة المكيافيلية المشهورة: (الغاية تبرر الوسيلة).

وقد ورد في اللغة: برت يمينه إذا صدقت وأبرها إذ أمضاها، ومنه حج مبرور، يعني: أنه مقبول.

وتقول: بر والده: أطاعه، وليس هناك (برر) إلا إذا جعلته قياساً على (فعّل) (بتشديد العين) وأفاد نسبة المفعول إلى دلالة قياسية، مثل: جرمه إذا نسبه إلى الجرم، وبخله إذا نسبه إلى البخل، وبدعه إذا نسبه إلى البدعة وهلم جراً.

ويمكن استعمال (أبر) الرباعي - وإليه يذهب الدكتور مصطفى جواد[2] وهو تخريج لغوي وجيه - ذلك أن (أبر)، يعني: أمضى اليمين، فيقال في الثلاثي: برت يمينه وأبرها

---

(١) انظر: كتابه: «من أسرار اللغة»، ص١٤٢، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) انظر: كتابه: «قل ولا تقل»، ج١، ص٦٤ وما بعدها - مطبعة أسعد - بغداد.

صاحبها أمضاها على الصدق كما في اللسان[١]. والأساس[٢]، لذلك يجوز أن يقال: أبر الأمر، إذا أجازه وأمضاه وقبله. أما (برر) كما نراه مستعملاً في الكتابات الحديثة فغير مسلم قطعاً.

ويجب استعمال بديل (برر) ـ إن لم نستعمل أبر الرباعي ـ فعل (سوغ)، فتقول في المقولة الأصولية: (إن الإثم لا يبرر الإثم)[٣]، (إن الإثم لا يسوغ الإثم).

وينبغي التنبيه على أن ما ورد في (المنجد)[٤] من أن (برر) زكاه، فإنما هو مسايرة للاستعمال الشائع، وتلك شنشنته المعروفة؛ في اللغة أو في أسماء الأعلام أو في غيرها، لذا يجب التعامل معه بحذر على حين أن «المعجم الوسيط»[٥] أشار إلى أن هذا الاستعمال محدث.

١٨ ـ بؤساء:

لا يكاد يخلو كتاب معاصر أو صحيفة من استعمال

---

(١) مادة (برر)، ج١، ص١٠١، ع١.

(٢) مادة (برر)، ص٣٦، ع١.

(٣) انظر: «أصول الفقه» لمحمد أبي زهرة، ص٣٤٥، ط دار الفكر العربي.

(٤) انظر: (بر)، ص٣٠، ط٢٠، دار المشرق

(٥) ج١، ص٤٨، المكتبة العلمية ـ طهران.

كلمة (بؤساء) جمعاً لـ(بائس) بمعنى فقير، كما أن الألسنة هي الأخرى لا تفتر عن تردادها.

وقد أخطأ الشاعر العربي المعاصر حافظ إبراهيم حين وضع (البؤساء) عنواناً لرواية (فكتور هيجو) المعروفة، وشايعه في هذا الخطأ أمير الشعراء أحمد شوقي حين رثاه قائلاً:

وجريت في طلب الجديد إلى المدى
حتى اقترنت بصاحب البؤساء

والذين ترجموا رواية (فكتور هيجو) بعد حافظ وضعوا العنوان نفسه غافلين عن الحقيقة.

فالصواب: أن يجمع (بائس) جمع مذكر سالم هكذا (بائسون)، وجمع تكسير (بؤس) على وزن (فعل) (بضم الفاء وفتح العين وتشديدها)؛ لأنه مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة سواء أكانت عينها صحيحة أم معتلة، قال ابن مالك رحمه الله في الألفية:

وفعل لفاعل وفاعله
وصفين نحو عاذل وعاذله

وإنما هذا الجمع يطرد في فعيل بمعنى فاعل لما

يدل على سجية، نحو: كريم وكرماء، وبئيس بالياء وبؤساء وهم الشجعان، وهو يختلف عن المعنى الذي يريده الناس اليوم، وقد ضمن هذه القاعدة ابن مالك رحمه الله قوله:

ولـــكـــريـــم وبـــخـــيـــل فـــعـــلا
كـذا لـمـا ضـاهـاهـمـا قـد جـعـلا

وتأتي بئيس وصفاً بمعنى شديد، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[1].

وإذا كان أحمد شوقي وحافظ إبراهيم لم يتفطنا لهذا الخطأ؛ فإن الشاعر خليل مطران تفطن له حين قال مستعملاً الكلمة في موقعها:

جـــلـــد لا يـــكـــون خـــلـــة رعـــديـــ
ـد ولـــم يـــؤتـــه ســـوى الـــبـــؤســـاء

تلخيصاً لما سبق نقول: إن بائساً بمعنى فقير لا يجمع على (بؤساء)؛ وإنما يجمع جمع مذكر سالم أو جمع تكسير على (فعل)، والذي يجمع على بؤساء هو (بئيس) بالياء بمعنى الشجاع.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٦٥.

١٩ ـ بئر منزوح:

لا تكاد تخلو كتابات المعاصرين خاصة المبدعين منهم من استعمال كلمة (بئر) مذكرة، ومن هؤلاء الشاعر أحمد سليمان الأحمد في قصيدة له: (الهروب)؛ يقول:

وأنا أركض خلف العينين

الهاربتين،

أصيح

ألحق بالعينين،

وأحنو فوقهما،

وكأني أنظر في بئر

منزوح[١]

ولقد كتبت بهامش القصيدة هذا التعليق مصححاً: «البئر مؤنثة كالعير والعصا وغيرها من الكلمات التي نطقت بها العرب مؤنثة، وبذلك جاء التنزيل الحكيم في قوله سبحانه: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ

(١) انظر: ديوانه: (نوافذ البروج المضاءة)، ص٢٠.

خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾»[(١)].

وكان على الشاعر أن يتجنب ذلك ويستعمل بدل (البئر) كلمة أخرى مناسبة وهو ما لا يصعب على من يمارس العمل الإبداعي.

وهذا ما جعل ابن الأنباري أحد أئمة النحو يدرجها في كتابه: «الفرق بين المذكر والمؤنث»، ويقرر في ضوء ذلك أن الكلمة مؤنثة، وذلك حين قال: «والبئر مؤنثة»[(٢)]، ولم يقل: تذكر وتؤنث، كما قال في الكلمات الأخر التي أوردها في كتابه، مثل: كلمة السبيل[(٣)] وغيرها.

٢٠ ـ اجتهد في عملك:

من عثرات الألسنة التي تشرخ الأذن قولهم مبرزين همزة الوصل في درج الكلام: (أيها الأخ، إجتهد في عملك)، والصواب هكذا: (أيها الأخ، اجتهد في عملك)؛ ذلك أن همزة الوصل إذا جاءت في درج الكلام كتبت ولم تقرأ، ويعني ذلك أنها لا تظهر على اللسان إلا حين تكون في أول الكلام، وحين تكون في درج الكلام يكتفى

---

(١) سورة الحج، الآية: ٤٥.

(٢) ص٦٦، حققه الدكتور رمضان عبدالتواب، مطبعة دار الكتاب، ١٩٧٠.

(٣) ص٦٧.

برسمها ليس إلا فيتصل الحرف الذي قبلها بالحرف بعدها.

وهذا في كتاب الله تعالى كثير من ذلك قوله سبحانه في سورة البقرة الآية ٢٣٥: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.

فالعبارة القرآنية هذه وحدها تتضمن ثلاثة أفعال: اعلموا واحذروا واعلموا مكررة مرة ثانية وكلها سقط منها همزة الوصل؛ لأنها لم تجئ في أول الكلام.

وتحذف همزة الوصل لفظاً وخطاً معاً في (ابن)، مسبوق بعلم وبعده علم شرط أن يكون صفة الأول، وأن يكون الثاني ـ يعني: العلم ـ أباً له مثل قولنا: محمد بن أحمد، وقد ضمن هذه القاعدة أحد النحاة بيته قائلاً:

والابن يكتب بغير ألف
إن كان بين علمين فاعرف

٢١ ـ أحرز على الجائزة:

من العثرات اللسانية والقلمية التي تلتقطها أسماعنا خلال أحاديث المذياع والتلفاز، أو نقرأها في مجلة أو جريدة كل ما أشرقت شمس وجن ليل قولهم في مجال الأخبار الرياضية: «أحرز فلان على الجائزة في سباق

الخيل»، أو قولهم في مجال الأخبار الثقافية: «أحرز فلان على جائزة المغرب للثقافة لسنة كذا».

والصواب غير هذا؛ ذلك أن هذا الفعل يتعدى بنفسه، ولا يتعدى، بغيره، فالتركيب يجب أن يكون على هذه الصورة: «أحرز فلان الجائزة في سباق الخيل»، أي: أن حرف الجر (على) يجب إسقاطه من الجملة، لكون الفعل مستغن عنه لتعديه بنفسه. قال الأعشى:

في ظلال الكناس من وهج القيـ
ـظ إذا الظل أحرزته الساق

ونلحظ بجلاء في بيت الأعشى الشاعر الجاهلي أن (أحرز) تعدى إلى المفعول بنفسه، وقد جاء المفعول خبراً متصلاً في قوله: (أحرزته)، وهو يعود على (الظل).

لذلك كله قال الزمخشري في الأساس عن هذا الفعل مبيناً تعديه بالمثال التطبيقي: «ومن المجاز: وأحرز قصبة السبق إذا سبق»[١]. وقال عنه أيضاً ابن منظور في (اللسان): «أحرزت الشيء أحرزه إحرازاً إذا حفظته وضممته إليك»[٢].

---

(١) ص١٢١، دار صادر.

(٢) ج١، ص٦٠٦، عمود ١٣، دار لسان العرب، بيروت.

٢٢ ـ حلويات:

ما أكثر استعمال هذا الخطأ (حلويات) بفتح الحاء واللام وكسر الواو، وما أكثر انتشاره على الألسنة خاصة، لا أكاد أستثني من هذه الألسنة ألسنة أهل التخصص والدراية.

أما الأقلام، فإن هذا الخطأ لا يظهر عليها إلا إذا كانت الكلمة مضبوطة بالشكل، وهذا غير ميسور في كثير من الأحوال، وكم من متحدث متخصص سمعته يتلفظ هذا الخطأ، وأعرف عنه إجادة قواعد اللغة، وأفسر ذلك في قرارة نفسي بأنه غفلة، وهو تفسير صائب؛ لأن قاعدة جمع المقصور جمع مؤنث سالم قاعدة مشهورة قد يجهلها غير المتخصص؛ بيد أن المتخصص لن تغيب عنه إلا إذا تسلّط على النفس عامل من عوامل الغفلة التي تطرأ على البشر خاصة حين يطغى الخطأ على الصواب.

مهما تكن الحال، فالكلمة حلوى اسم مقصور يجمع جمع مؤنث سالماً هكذا: حلويات؛ لأن المقصور إذا كانت ألفه رابعة فصاعداً وجب قلبها ياء في التثنية وجمع المؤنث فنقول: حلويان وحلويات، وعن هذه القاعدة يقول ابن مالك في الألفية:

آخر مقصور تثني اجعله يا
إن كان عن ثلاثة مرتقيا

قال ابن عقيل أحد شراح الألفية وأحد أئمة النحو العربي شارحاً ذلك: «فإن كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قلبت ياء فنقول في ملهى: ملهيان»[1].

وقال بعد ذلك: «وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية، فنقول في حبلى: حبليات»[2].

هكذا يتبيَّن بجلاء تام أن قولهِم: حَلَويات، خطأ، والصواب هو: حُلويات، مثل: حبليات وفضليات وكبريات، ونظائر ذلك كثير.

٢٣ ـ تخرج:

أقل من القليل من ينهج النهج الصحيح في استعمال فعل (تخرج)؛ إذ الخطأ في الاستعمال تغشى اللسان العربي في كل مكان، ودهم القلم العربي في كل صقع ولم يسلم منه إلا لسانٌ شدّه الصواب إليه شدًّا، وجرى على جادة الفصحى غير زائغ أو ضال، مؤثراً سلامة التعبير، وصحة اللغة، واستقامة الكلام. كيف ما كانت الحال فقول جل

(١) ج٢، ص٣٤٦، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٨، ١٣٧٣ ـ ١٩٥٤.

(٢) نفسه ص٣٥٠.

الكتّاب: «فلان تخرج من الكلية الفلانية، خطأ، والصواب: تخرج في الكلية؛ ذلك أن تخرج في هذا التعبير، تعني: (تأدب) و(تعلم) و(تدرب)، فيقال لهذا: فلان تعلم في الكلية وتأدب في الكلية وتدرب في الكلية، ولا نجد هنا أي أثر لحرف (من)؛ وآية ذلك أنه ليس المقصود هو الخروج من الكلية حين نقول: «تخرج في الكلية».

ولو فرضنا أن المقصود الخروج لانصرف التعبير إلى معنى لا نريده قطعاً؛ إذ يصبح المعنى: أن من يدرس في الكلية ستكون له في اليوم الواحد خرجة أو خرجات.

٢٤ ـ المستدعون:

قولهم: المستدعون بضم العين والمستدعين بكسر العين، خطأ مشهور جداً تلوكه الألسنة ولا يظهر في الكتابة.

والصواب هو: المستدعون (بفتح العين وسكون الواو) في حالة الرفع والمستدعين (بفتح العين وسكون الياء) في حالتي النصب والجر، وبيان ذلك كما يلي: المستدعي اسم مقصور منتهٍ بألف لازمة، وهو إذا جمع بالواو والنون رفعاً

حذفت الألف وبقيت الفتحة دالة عليها فنقول: (مستدعون بفتح العين وسكون الواو).

وإذا جمع بالياء والنون نصباً أو جراً حذفت الألف أيضاً وبقيت الفتحة دالة عليها، فنقول: (مستدعين بفتح العين وسكون الياء).

فالعين يجب أن تبقى مفتوحة لتدل على حذف الألف وإلى هذا يشير إمام نحاة عصره ابن مالك في الألفية حين يقول:

(والفتح أبق مشعراً بما حذف)

وقد ورد نظير هذا في القرآن الكريم ـ حجة الله تعالى على الخلق ـ في قوله: سبحانه ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾[1].

فالمصطفى لا تخرج في أحكامها ألبتة عن أحكام المستدعى. وقد وردت بفتح الفاء وسكون الياء، فضم العين أو كسرها في المستدعى أو ما جاء على شاكلتها عند جمعه خطأ بيّن، جد بيّن، يرتكبه عندنا مذيعون ومذيعات حين يقولون عن حفلة من الحفلات: (حضر المستدعون ـ بضم

(١) سورة ص، الآية: ٤٧.

العين ـ الحفلة)، وحين يقولون: (ودع أصحاب الحفلة المستدعين ـ بكسر العين ـ) ويرتكبه أيضاً عندنا متكلمون خطباء ووعاظاً حين يقولون: (أيها المصطفون عند الله، بضم الفاء)، والصواب بفتحها وسكون الواو في حالة الرفع.

وتبقى قضية مهمة قد تشكل على البعض وهي: كيف يمكن تثنية المستدعى وقد جاء في الجمع على صورة المثنى.

الجواب: هو أننا نضيف ياء أخرى ثم ننطق الكلمة على نسق المثنى، فنقول في النصب: (مستدعيين) بفتح العين وفتح الياء، وكذلك الأمر في الجر.

٢٥ ـ دعوا:

إن هناك كلمات وكلمات لا تكف الألسنة عن ترديدها للحاجة الشديدة، ومع ذلك فإن استعمالها ذاك يعتسف طريق الصواب لتمرده على ضوابط اللغة وقوانينها.

وعثرات اللسان هذه لا تكاد في الكتابة جلية ما دمنا لا نضبط الكلمة بالحركات إلا في القليل، مما يجعل الكاتب في مأمن من التردي في مزلق لغوي كهذا؛ على حين يعرض المتكلم للتردي فيه لا محالة؛ ذلك أن مثل هذه الكلمات لا يبرز عوارها للعيان إلا في النطق، أما صورتها الكتابية فتحتمل وجوهاً شتّى تكون درعاً واقياً من أي انتقاد.

وقد يقرأ القارئ - إذا كان غير بصير بلغته - هذه الكلمة هكذا (دعوا) بضم العين، أو (دعوا) بفتح العين وسكون الواو، أو (دعوا) بفتح العين وفتح الواو، كما لو كان مسنداً إلى ضمير ألف الاثنين؛ غير أن الألسنة تنطق هذا حين إسناده إلى واو الجماعة بضم عينه ظناً بأن الضم هنا تابع الواو، وهذا غلط واضح؛ ذلك أن فعل (دعا) ناقص، يعني: ينتهي بحرف علة وهو الألف الذي أصله واو، وحين إسناده إلى واو الجماعة تفتح العين لتبقى الفتحة دالة على حذف الألف. وفي مثل هذا يقول ابن مالك إمام نحاة عصره في الألفية:

(والفتح أبق مشعراً بما حذف)

فالفعل إذاً يجب أن ينطق هكذا حين إسناده إلى واو الجماعة (دعوا) بفتح العين مع تسكين الواو، حتى لا يبقى حرف مد يتطلب رفع ما قبله، وهو العين؛ فتختفي الفتحة الدالة على حذف الألف والتي لا بد أن تبقى كذلك علامة على الحذف المذكور.

وقد تضمن القرآن الكريم - حجة الله تعالى على الخلق - نماذج من هذا النوع، من ذلك قوله تعالى في سورة يونس الآية ٢٢: ﴿دَعَوُا ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، ومن ذلك قوله

سبحانه في سورة الزخرف الآية ٧٧: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

وخلاصة القول: إن الفعل الناقص الذي ينتهي بألف، إذا أسند إلى واو الجماعة حذفت ألفه وبقيت الفتحة فوق الحرف الذي قبل الألف، وهو هنا العين إيذاناً بالحرف المحذوف.

٢٦ ـ السّحور بضم السين:

نسمع في هذا الشهر المبارك الكريم من بعض المذيعين خاصة وهم يودعون المستمعين عند انتهاء برامج الإذاعة والتلفزة قولهم: «نرجو لكم سحوراً طيباً»، هكذا بضم السين، وهذا خطأ، والصواب السحور بفتح السين وهو طعام السحر وشرابه. قال العلامة اللغوي ابن منظور في اللسان متحدثاً عن ذلك في مادة (سحر): «هو بالفتح اسم ما يُتَسَحَّر به من الطعام والشراب وبالضم المصدر»، فالسحور بفتح السين: هو اسم الطعام الذي يتسحر به وقت السحر، وبذلك جاءت السنَّة المطهرة، ففي الحديث المتفق عليه عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**تسحروا فإن في السَّحور بركة**». والسحور بضم السين مصدر (سحر)، والمصدر هو اللفظ الدال على الحدث مجرداً عنه الزمان، متضمناً أحرف فعله كما عرفه النحاة. وذلك هو الفرق بين الكلمتين.

٢٧ ـ اسكن:

من عثرات الألسنة وكذلك الأقلام ـ إن ضبطت الكلمة ـ قولهم: (اسكن) بكسر همزة الوصل، والصواب ضمها هكذا (اُسْكُن)؛ ذلك أن همزة الوصل تضم حين تكون عين مضارع الأمر مضمومة، ففعل سكن مضارعه (يسكن) عينه ـ أي: الحرف الوسط ـ مضموم، ولا تكون همزة الوصل مكسورة إلا إذا كانت عين المضارع مفتوحة أو مكسورة نحو: (فتح) مضارعه (الفتح) مفتوح العين (يفْعَل). فالأمر فيه (افتح) بكسر الهمزة كذلك، ونحو: (ضرب) مضارعه (يضرب) مكسور العين (يفعِل) فالأمر منه اضرب بكسر الهمزة. فالهمزة إذاً تضم في حالة واحدة وهي حين يكون المضارع مضموم العين، نحو: (ينصر) (انصر)، وتكسر حين يكون فيها المضارع مفتوح العين أو مكسورها، نحو: (يسمع) (اسمع) (يجلس) (اجلس). وإلى هذه القاعدة يشير ابن مالك إمام نحاة عصره في قوله في لامية الأفعال:

أوله وبهمز الوصل منكسرا
صل ساكناً كان بالمحذوف متصلا
والهمز قبل لزوم الضمّ ضمّ ونحـ
ـو اغزي بكسر مشمّ الضم قد قبل

ويشير كذلك إلى هذه القاعدة ابن الجزري أحد أئمة القراء بقوله في مقدمته:

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضمْ
إن كان ثالث من الفعل يضمْ
واكسره حال الكسر والفتح
. . . .

وقد وردت نماذج من هذا في القرآن الكريم، مرجع العربية المعجز، وحجة الله على الخلق، من ذلك نموذج عن فعل الأمر الذي مضارعه مضموم العين، وذلك في قوله تعالى من سورة ص، الآية ٤٢: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾﴾.

ومن ذلك نموذج عن فعل الأمر الذي مضارعه مفتوح العين وذلك في قوله سبحانه من سورة الحديد، الآية ١٧: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ﴾. ومن ذلك نموذج عن فعل الأمر الذي مضارعه مكسور العين، وذلك في قوله جلَّ وعلا من سورة المرسلات، الآية ٢٩: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٩﴾﴾.

هذه ثلاثة نماذج؛ النموذج الأول: (اركض) بهمزة وصل مضمومة؛ لأن مضارعه مضموم العين (يركض)

(يفعُل)، والنموذج الثاني: (اعلموا) بهمزة وصل مكسورة؛ لأن مضارعه مفتوح العين (يعلم) (يفعل)، والنموذج الثالث: (انطلقوا) بهمزة وصل مكسورة أيضاً؛ لأن مضارعه مكسور العين (ينطلق) (ينفعل). وقد يسأل سائل: ماذا تقول في همزة الوصل المكسورة في مثل: فعل (امشوا) المسند لواو الجماعة هل هو من هذا الباب؟

الجواب: أن كسر همزة الوصل في مثل هذا الفعل يراعى فيه أصل حركة العين، وفيما يلي البيان: إن جاءت ضمة عين الفعل غير أصلية لازمة بأن كانت لمناسبة وجود واو الجماعة كانت الهمزة مكسورة بلا شك نحو قولنا: (امشوا)، وإن كان ثالث الفعل مضموماً؛ لأن أصله: (امشيوا) على وزن (اضربوا)، غير أن الضمة ثقيلة على حرف الياء فسكّن هكذا: (امشيوا)، ياء ساكنة مع واو الجماعة الساكنة، ثم ضم ما قبل واو الجماعة للمناسبة، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذف حرف العلة الياء.

٢٨ ـ حديث شيق:

يكثر هذا الاستعمال على الألسنة والأقلام بصورة تدعو إلى الدهشة. فالمتحدث أو المذيع يقول: (حديث شيق)، والكاتب يقول: (حديث شيق).

جاء في كتاب: «في البنية الإيقاعية للشعر العربي» للدكتور كمال أبي ديب قوله في ص١٩٥، ط١ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت: «من الشيق أن الخليل ابن أحمد ناقش وزن الشعر العربي في إطار المتحرك والساكن أولاً». والصواب في الحق، غير هذا؛ ذلك أن الشيق كالمشتاق والحديث لا يكون شيقاً، وإنما الذي يكون شيقاً هو شيء آخر كقولنا: قلب شيق، أي: مشتاق، قال الشاعر العربي المشهور أبو الطيب المتنبي:

ما لاح برق أو ترنم طائر
إلا انثنيت ولي فؤاد شيق

وقال الشاعر العراقي معروف الرصافي:

خليلي هل من بالرصانة عالم
بأنى إلى مَن بالرصانة شيق

وقال أمير الشعراء أحمد شوقي:

العيد من رسل العناية فاغتبط
بصنوف ما حمل الرسول الشيق

فالحديث أو الأمر يكون شائقاً لا شيقاً، فالشائق الداعي إلى الشوق، وهو اسم فاعل من فعل (شاق) (يشوق) (شوقاً) الشيء فلاناً إذا هاجه وهز أعماقه، كقولنا: هذا

حديث شائق، يعني: يهيج المشاعر لجماله، أو هذا المنظر شائق، يعني: يهيج الإحساس لحسنه.

والخلاصة: هو أن الأمر إذا كان داعياً إلى تحريك دفين الشوق قلنا: شائق، وإذا كان غير ذلك قلنا: شيق، والقضية، إذاً، في هذه الحالة ترجع إلى ما تتضمنه الجمل العربية من صور بيانية تقوم على المجاز والاستعارة بلا تكلف يجني على التركيب البياني ويخرج به عن مقاصده.

٢٩ ـ الضالين والظالين:

من الزلات اللسانية الشائعة التي لا تلاحظ، بالطبع في الكتابة، لتعلقها بمخارج صوتية معنية قول بعضهم في الفاتحة: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بنطق الضاد ظاء وهو لحن شائن في الآية الكريمة، فالضالون هم المنحرفون عن طريق الحق أصبحوا ظالين وهم الدائمون وليس هذا مراد الله تعالى، مما يفضي إلى الإثم وبطلان الصلاة لفساد المعنى. والعجب أن بعض أئمة المساجد لا يعطي الحروف حقها من النطق الصحيح كمثل الضاد والظاء، وغير ذلك. والمفروض في هؤلاء أن يكونوا على علم من ذلك بالقدر الذي يستطيعون معه الاضطلاع بمهمة القراءة القرآنية على الوجه المطلوب.

والزلات اللسانية هذه لا نلحظها في مجال القراءة

القرآنية وحدها؛ بل نلحظها في غيرها في مثل قولهم: (انظر إلى هذا المنظر)، فإنه نطق هؤلاء فعل (انظر) وكلمة (المنظر) بالضاد لا بالظاء، وهذا لا يجري في الضاد والظاء وحدهما؛ وإنما يجرى كذلك في حروف أخرى كالدال المهملة والذال المعجمة.

ويجب بعد هذا بيان الفرق بين الضاد والظاء رفعاً لكل التباس وتنبيهاً للغافل من غفلته التي تجني على كتاب الله خاصة ولغتنا العربية عامة.

مخرج حرف الضاد يكون من إحدى حافتي اللسان، وما يحاذيه من الأضراس العليا وتخرج بسهولة من الجهة اليسرى، غير أنها تخرج من الجهة اليمنى بصعوبة، ولذلك تعد أقل استعمالاً، وخروجها من الجانبين أعسر وأعز منالاً؛ لأجل هذا كانت أصعب الحروف مخرجاً بلا شك. ومخرج الظاء المشالة ـ يعني: التي فوقها خط عمودي صغير تمييزاً لها عن الظاء غير المشالة ـ هو طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا وهي من الحروف اللثوية لخروجها من قرب اللثة.

فحين نوازي بين الضاد والظاء نجد بينهما اختلافاً واتفاقاً، فالاختلاف يظهر جلياً في مخرج كل منهما؛ فالضاد

ـ كما رأينا ـ مخرجها إحدى حافتي اللسان وما يحاذيه من الأضراس، والظاء مخرجه من طرف اللسان مع أطراف الثنايا؛ إذ طرف اللسان حين النطق يخرج إلى حد اللثة.

والاتفاق يظهر جلياً في شكليهما مع تميز أحدهما بشولة، ويظهر الاتفاق كذلك في صفاتهما؛ إذ إنهما يتميزان بصفة التفخيم والاستعلاء، لذلك يعدان من حروف التفخيم والاستعلاء المجموعة في قولهم: (خص ضغط قظ).

بالإضافة إلى اتفاقهما في صفة الإطباق؛ إذ اللسان بحرف الإطباق يرتفع فينطبق به، والمراد: أن اللسان يقرب من الحنك الأعلى عند النطق به فلا يقرب منه عند النطق بغيره.

فالضاد والظاء حرفا تفخيم واستعلاء وإطباق. فالاختلاف إذاً في المخرج والاتفاق في الشكل بعامة وفي الصفة.

مهما يكن من أمر فيتحتم على المتحدث حين النطق بهذين الحرفين أن يعطي كل حرف حقه، وذلك بإخراج الضاد من حافتي اللسان وما يحاذيه من الأضراس العليا، وبإخراجها بسهولة من الجهة اليسرى ومحاولة ملء الفم بها.

وبإخراج الظاء من طرف اللسان مع أطراف الثنايا؛ يعني ذلك مد طرف اللسان إلى حد اللثة مع تفخيمها قليلاً لا في مستوى الضاد؛ لأنها ضعيفة في الإطباق بشرط ألا ترقق حتى تصبح ذالاً.

إن الظاء والذال من مخرج واحد فيجب أن ننطقها هكذا (ظاء)، وحين نرققه يصير ذالاً، ومن ثمّ نستطيع أن نعطي كل حرف حقه بإخراجه من مخرجه الحق فلا يقع تشويه في دلالة الكلمة العربية خاصة ما يتصل بكتاب الله تعالى المعجز بلفظه ومعناه، فالضاد ضاد والظاء ظاء وأي خلط بينهما فإنه لا محالة خلط بين مخرجين مختلفين، وفي ذلك عبث أي عبث باللغة الشريفة.

٣٠ ـ اضرب:

من عثرات اللسان وكذلك الأقلام ـ إن وقع ضبط الكلمة ـ قولهم: (اضرَب) بفتح الراء في فعل الأمر، والصواب (اضرِب) بكسر الراء؛ ذلك أن القاعدة النحوية تفرض علينا كسر عين الأمر وفيما يلي البيان الشافي: للتوصل إلى صياغة فعل الأمر في العربية وجب صياغة فعل مضارع مجزوم بعد حذف حرف المضارعة واجتلاب همزة وصل حين الابتداء: مثال ذلك: يضرب في المضارع، فحين

جزمه نقول: لم يضرب، فحذف حرف المضارعة وهو الياء، ونورد همزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن فيصبح الفعل (اضرب).

خلاصة القول: إن صيغة الأمر كالمضارع المجزوم الذي حذف منه حرف المضارعة، وإلى هذا يشير ابن مالك إمام نحاة عصره في لامية الأفعال حين يقول:

كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا

ونستنبط بجانب ذلك؛ أن عين الأمر تكون كعين المضارع، مثل: (يضرب) (اضرب)، فالراء مكسورة في المضارع وفي الأمر كذلك، وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة كانت كذلك في الأمر، مثل قولنا: (ينصر) (انصر) (يشرب) (اشرب) وهكذا.

وهذا في التنزيل حجة الله على الخلق كثير، من ذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم، الآية ٤٠: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۝٤٠﴾، ومن ذلك قوله جلَّ وعلا في سورة الإسراء، الآية ٢٤: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

فـ﴿ٱجْعَلْنِي﴾ في الآية الكريمة فعل أمر مضارعه يجعل، و﴿وَتَقَبَّلْ﴾ في الآية نفسها فعل أمر ومضارعه (يتقبل).

و﴿ٱرۡحَمۡهُمَا﴾ في الآية الكريمة فعل أمر مضارعه (يرحم)، ونلحظ من كل ذلك أن عين المضارع هي عين الأمر.

فما على المتحدث إلا أن يرجع إلى المضارع ليعرف بسهولة ضبط عين الأمر.

٣١ ـ (اعتصمت بالله) بتغليظ لام الجلالة:

من الزلات اللسانية الشائعة التي لا يمكن قطعاً ملاحظتها في الكتابة؛ لأنها تتعلق بأمر صوتي قول بعض المتحدثين وعاظاً وخطباءَ ومذيعين: (اعتصمت بالله) بتغليظ لام لفظ الجلالة، والصواب ترقيقها؛ ذلك أن لفظ الجلالة جاء بعد كسرة الباء.

وقول بعض المتحدثين وعاظاً وخطباءَ: (قرأت كتاب الله) بترقيق لام لفظ الجلالة، والصواب تغليظها؛ ذلك أن لفظ الجلالة جاء بعد فتحة.

ويجدر بعد هذا أن نفصل الحديث عن هذه القضية الصوتية في اللغة العربية حتى تكتمل الصورة في الأذهان، وذلك ببيان هذه القاعدة الصوتية.

إن الحروف تنقسم إلى: حروف استعلاء وحروف

استفال. فحروف الاستعلاء كلها لا يستثنى منها شيء سواء أجاورت حرف الاستفال أم لم تجاوره، وهي تجمع عند ابن الجزري أحد أئمة القراء وأعلامهم في قوله: (خص ضغط قظ).

وحروف الاستفال واحد وعشرون حرفاً وهي غير حروف الاستعلاء.

وإن تغليظ لام الجلالة (الله) لا يتحقق إلا إذا تقدمها فتح أو ضم مثل: (قال الله) ومثل: (لما قام عبد الله).

ويقصد بتفخيم هذا الاسم التعظيم لعدم وجود سبب للترقيق والفتحة، والضمة يستعليان في الحنك، والاستفال كما هو معروف خروج الحرف من الحنك إلى فاتح الفم، ولذلك يسمى استفالاً، يعني: انخفاضاً.

وترقّق لام الجلالة إذا تقدمتها كسرة مثل: (اعتصمت بالله)، وسبب الترقيق كراهية التصعد بعد التسفل، لأن ذلك فيه استثقال أي استثقال.

وإلى حكم اللام يشير ابن الجزري في منظومته المسماة بـ: (المقدمه فيما على قارئ القرآن أن يعلمه):

وفـــخـــم الـــلام مـــن اســـم الله

عـــن فـــتـــح أو ضـــم كـــعـــبـدالـــلـــه

ويجب التنبيه على أن تغليظ اللام في لفظ الجلالة قد أجمع القراء عليه، وإلى ذلك يشير في النشر في القراءات العشر:

واسم الله كل فخما

يقول شارحاً لذلك: «وأما اسم الله تعالى فكل القراء على تفخيمه»[1]. كما يشير إلى ذلك ابن بري في منظومته في مقرأ نافع:

وفخمت في الله واللَّهمه
للكل بعد فتحة أو ضمه

وقال ابن الجزري حاكياً الإجماع في ذلك: «فاعلم أن الحروف المستفلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً»[2].

فالقضية كما ترى تتصل بتجويد القرآن الكريم، لذلك يجب الحذر من الوقوع في اللحن؛ لأن اللحن في كتاب الله يؤدي إلى بطلان الصلاة واجتراحِ الإثم.

---

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ص١٦٩، حققه: علي الضباع، ط١، ١٣٦٨ ـ ١٩٥٠.

(٢) النشر في القراءات العشر، صححه: علي الضباع، ج١، ص٢١٥، ـ دار الكتب العلمية.

كما أن هذه القضية تتصل بمخارج الصوت العربي في ترقيقه وتفخيمه، لذلك يجب الحذر أيضاً من الوقوع في مخالفات تشوه بنية الصوت العربي الجميل.

٣٢ ـ الدولتان العظمان أو العظمتان:

من الأغلاط الشائعة استعمال بعض المذيعين عند حديثهم عن الدولتين الكبيرتين روسيا وأمريكا هذه الجملة: (الدولتان العظمان أو العظمتان)، والصحيح: (الدولتان العظميان)؛ ذلك أن كلمة (العظمى) اسم مقصور له أحكام حين إجراء حالة التثنية عليه. وهذه الأحكام تتمثل في أن ألفه إذا كانت ثالثة فصاعداً تحتم أن تقلب ياء فنقول في (عظمى): (عظميان)، وفي (كبرى): (كبريان)، وفي (ملتقى): (ملتقيان)، وهلم جراً، وإلى هذا يشير إمام نحاة عصره ابن مالك في الألفية حين يقول:

آخر مقصور تثنى اجعله يا
إن كان عن ثلاثة مرتقيا

٣٣ ـ غداء مفيد:

من الزلات اللسانية الشائعة التي لا يمكن أن تلحظ في الكتابة مع ثبوت علامة تميز البعض منه عن الآخر في

الرسم، وذلك لارتباطها أساساً بمخارج صوتية معينة قولهم: (هذا غداء مفيد) ناطقين الغذاء بدال مهملة، والصواب أن يكون بذال معجمة؛ لأنها من فعل غذا بالذال المعجمة يغذو غذواً الرجل بالطعام أعطاه إياه، وغذى تغذية الرجل أعطاه الغذاء، ويجمع الغذاء على أغذية وهو ما يتغذى به من طعام وشراب.

وحذف نقطة الدال يوقع في الالتباس؛ إذ قد ينصرف الذهن إلى الغذاء الذي هو ضد العشاء؛ إذ داله مهملة وإن كانت عينه مفتوحة، فالجل لا يفرق بين الفتحة والكسرة فيه، وذاك ما يجني على الكلام العربي وعلى رأسه كتاب الله المعجز، من ذلك قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع فتاه: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾﴾[1].

فمنهم من ينطق كلمة (غداء) في الآية الكريمة بذال معجمة وهو تحريف لكلام الله تعالى المعجز، ذلك أن الغداء بالعين المفتوحة والدال المهملة طعام الغدوة ويقابل طعام العشاء.

ويجدر بنا بعد هذا أن نعقد موازنة بين الحرفين حتى تتبين لنا الفروق وتظهر واضحة للعيان.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٦٢.

مخرج الدال المهملة كالطاء يعني ما يلي اللثة، والأحرف الثلاثة هذه تسمى: الأحرف النطعية، لمجاوزتها نطع غار الحنك الأعلى، أي: الجلد الأعلى.

ومخرج الذال المعجمة من طرف اللسان الأيمن وطرف الثنايا العليا ومثلها الظاء والتاء، وهذه الأحرف الثلاثة تسمى: الأحرف اللثوية لخروجها من قرب اللثة.

ويتفق الحرفان في الرسم إلا أن واحدهما معجم والآخر مهمل.

فالاختلاف كما ترى في المخرج والاتفاق في الشكل مع تمييز أحدهما بالإعجام تمييزاً عن الآخر.

فالدال دال مهملة والذال ذال معجمة ولا يجوز الخلط بينهما بحال، ومن أجاز ذلك فقد أجاز العبث بقوانين اللغة، ومن أجاز العبث بقوانين اللغة فقد جنى على مقومات كيانه.

٣٤ ـ الغيبة بفتح الغين:

ينطق البعض كلمة الغيبة بكسر الغين على وزن فعلة، بفتح الغين هكذا (الغيبة) ويقصدون بها الاغتياب، وهذا خطأ بيّن؛ ذلك أن هناك فرقاً بين الغيبة بكسر وهو ما يسمى بـ:

الاغتياب، وفي ذلك يقول تعالى ناهياً عند ذلك: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾[1].

أما الغيبة بفتح الغين: فهي البعد والتواري، فالخلط بين الكسرة والفتحة يقلب المعنى رأساً على عقب، لذلك يجب الحذر من الوقوع في مثل هذا.

٣٥ ـ جاء فَتى:

لا تكف الألسن عند النطق بالاسم المقصور (فتى) وكل ما جاء على نمطه بلا تنوين، وكأنها بذلك تراعي المد الكائن في الألف فتقول: (جاء فتَى)، والصواب: (جاء فتًى) في جميع حالات الإعراب، وبذلك جاء التنزيل الحكيم، مرجع العربية المعجز، منه قوله تعالى في سورة البقرة الآية ٢: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، ولا بأس بعد هذا أن نشرح القاعدة النحوية لهذا الموضوع توفية للفائدة.

الاسم المقصور اسم معرب ينتهي بألف لازمة تحذف ألفه لفظاً لا خطّاً في الرفع والنصب والجر عندما يكون منوناً، أي: حين يكون نكرة، وبعبارة: بلا ألف ولام،

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

لذلك نقول في حالة الرفع: (جاء فتًى)، وفي حالة النصب: (ساعدت فتًى)، وفي حالة الجر: (مررت بفتًى).

فالتنوين يلحق المقصور في كل هذه الحالات بدون الاعتداد بالألف وإن كانت موجودة خطّاً.

ويمكن بعد هذا أن نعد هذه الألف في اللسان تنويناً، أو بعبارة أخرى أن نعدها نوناً ساكنة كما يعدها كذلك علماء العروض.

والحركات الإعرابية التي تقدر على الألف يمنع ظهورها التعذر، ويقصد بالتعذر المانع من ظهورها، وهو الألف الذي لا يمكن أن تظهر عليه الحركة.

٣٦ ـ قارن:

من الأغلاط الشائعة استعمال (قارن) بمعنى (وازن)، من ذلك ما جاء في كتابِ من حديث الشعر والنثر للدكتور طه حسين ص٤٢ س١٣ ـ ط دار المعارف: «وعندما أقرأ عبدالحميد وابن المقفع الذي لا خلاف في أنه كان فارسياً وأقارن بينهما أرجح أن عبدالحميد كان شديد الاتصال بالثقافة اليونانية». (وقارن) لا تعني ما يعني الدكتور وغيره كثير جداً؛ ذلك أن دلالتها اللغوية هي (صاحب)، لذلك يقال: قارن فلان فلاناً، إذا صاحبه

واقترن به. وبديل (قارن) هو (وازن) التي تعني ساوى وعادل وقابل. فالموازنة بين الشيئين تقتضي معرفة أيهما أوزن. ولقد أصاب الدكتور زكي مبارك حين سمى كتابه النقدي: «الموازنة بين الشعراء»، تمسكاً بالاستعمال الصحيح، هذا الاستعمال الذي كان نقادنا القدامى يحرصون على الالتزام به، فالآمدي وسم كتابه بعنوان: «الموازنة بين أبي تمام والبحتري»، والجرجاني وسم كتابه بعنوان: «الوساطة بين المتنبي وخصومه».

٣٧ ـ قاضي:

تنطق الألسن كلمة (قاض) وهو نكرة (قاضي) بالياء، كما أن الأقلام تكتبها كذلك على هذه الهيئة، والصواب حذف الياء والنطق بالكلمة منونة بتنوين الكسر هكذا (قاضٍ)، وكأن التنوين هذا عوض عن الحرف المحذوف.

لماذا كل هذا؟ لأن كلمة (قاض) اسم منقوص معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها إذا نون ـ يعني: إذا أصبح نكرة ـ حذفت ياؤه لفظاً وخطًّا وذلك في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب فتبقى الياء كما هي وقد جاء في التنزيل الحكيم ذلك في أكثر من موضع، منه ـ في حالة

الرفع لكونه خبر إن، لذلك حذفت ياؤه ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[1]، ومنه ـ في حالة الجر لكونه مجروراً بحرف الجر عن ـ قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾[2]، ومنه ـ في حالة النصب لكونه مفعولاً به لفعل سمع وقد بقيت ياؤه ـ قوله جلَّ شانه: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾[3].

٣٨ ـ اكرم:

من عثرات اللسان وكذلك الأقلام ـ إن ضبطت الكلمة بالشكل ـ قولهم: (اكرم) بهمزة الوصل، والصواب (أكرم) بهمزة القطع، ذلك أن هذا الفعل رباعي والأمر منه يكون بهمزة قطع مع كسر عينه ووزنه (أفعل)، نحو: (أعلم) من الماضي (أعلم).

أما جعل الرباعي مبدوءاً بهمزة وصل فمما يخالف القاعدة النحوية ويسيء إلى اللسان العربي، وإلى هذه القاعدة أشار ابن مالك في لامية الأفعال فقال:

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٤.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣.

مـــــن افـــعــــــل الأمــــــر أفـــــعــــــل

وفي كتاب الله العزيز - حجة الله تعالى على الخلق - أمثلة جمة تبين هذه القاعدة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾(1).

ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾(2). فهمزة القطع - كما ترى - تبقى في الأمر حتماً.

وما يتعلق بأمر الثلاثي، وبالفعل الماضي المؤلف من أربعة أحرف فصاعداً مثل: (احتوى)، ومن أمره ومن مصدره، فإن همزة الوصل هي التي تزاد في أول ذلك، وقد وضح هذا ابن مالك في قوله في الألفية:

للوصل همز سابق لا يثبت
إلا إذا ابتدئ به كاستثبتوا
وهو لفعل ماض احتوى على
أكثر من أربعة نحو انجلى

(1) سورة يوسف، الآية: ٢١.
(2) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤.

والأمــر والــمـــصــــدر مــنـــه وكـــذا
أمـر الـثـلاثـي كـاخـش وامـض وانـفــذا

٣٩ ـ الكفاءة العلمية:

هذا خطأ مشهور جداً لا يكاد يخلو منه كتاب ولا جريدة، ولا يفتر لسان المذيع عن ترديده، فتقرأ قولهم: «فلان ذو كفاءة علمية أو كفاءة تربوية»، أو تسمع المذيع في بثه الأخبار يقول: «إن فلاناً أبرز كفاءته السياسية في المؤتمر الفلاني»، والصواب غير هذا؛ لأن الكفاءة من تكافؤ الشيئان إذا تماثلا، وتعني المساواة: «المماثلة»، ومنها الكفاءة في الزواج، ومن الكفاءة الكفؤ وهو المماثل ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1]، أي: لا نظير له سبحانه. فالكلمة الصحيحة هي الكفاية من كفاه الشيء يكفيه إذا استغنى به عن غيره فهو كاف. وهي تعني: القدرة، لهذا يجب أن نقول: الكفاية العلمية والكفاية التربوية إذ القائم بذلك يكفي الحاجة فيما ينهض به من أعمال.

٤٠ ـ كل عام وأنتم بخير:

من الأخطاء الشائعة في الإعلام المرئي والمسموع

---

(١) سورة الإخلاص، الآية: ٤.

قول المذيع أو المذيعة حين التهنئة بمناسبة سعيدة كعيد الفطر أو سواه: (كلُّ عام وأنتم بخير). والصواب في الحق غير هذا؛ ذلك أن كلمة (كل) إذا أضيفت إلى الظرف الزماني نصبت فأعربت لذلك نائباً عن الظرف، والمعروف أن النائب عن الظرف يكون منصوباً، لهذا نقول: «كلَّ عام وأنتم بخير».

وقد يكون الظرف كلمة (عام) أو كلمة (يوم) أو كلمة (أسبوع) أو غيرها، فنقول مثلاً: «تجب علينا كل يوم خمس صلوات»، ونقول مثلاً: «تجب علينا كل أسبوع صلاة الجمعة»، وإتماماً للفائدة نقول: إن كلمة (كل) إذا أضيفت إلى مصدر ما قبلها نصبت وأعربت نائباً عن المفعول المطلق، والمعروف أن النائب عن المفعول المطلق يكون منصوباً وذلك كقولنا: «التزمت بالفضيلة كلَّ الالتزام».

فكل هنا جاء بعدها مصدر الفعل الذي قبلها.

ولقد جمعت هذا كله ومعه حكم كلمة (بعض) في أبيات ضمن منظومتي النحوية (إرشاد ذوي الهمم العلية إلى بعض المسائل النحوية واللغوية السنية):

فقلت:

وعـد كـلًّا ثـم بـعـضاً مطلقا
فعندهم - خلاك ذم - حققا
وذاك إن أضيفتا لمصدر
كقولنا اصبرن كل الصبر
وإن هما أضيفتا لظرف
فنائب له كما في العرف

٤١ - لا زال:

إن استعمال (لا زال) بدل (ما زال) ليس بالجديد المحدث؛، إذ نعثر عليه في كتب التراث العلمي المتخصصة في مجال اللغة وغيرها.

ولقد شاعت اليوم في كتابات المحدثين على اختلاف مشاربها، كما شاعت على ألسنة الإعلاميين - لا كل الإعلاميين - ولعل استعمالها القديم أسهم في إذاعتها اليوم بين الكتاب على هذه الصورة اللافتة، ولا يدري هؤلاء جميعاً أن استعمال (لا) مكان (ما) في فعل (زال) يقلب المعنى رأساً على عقب، وبعبارة أخرى: يحول المضمون الخبري للجملة مضموناً إنشائياً، وفيما يلي البيان المفصل لهذا الأمر.

وقبل شرح الموضوع يجدر بادئ ذي بدء معرفة معنى الجملة الخبرية والإنشائية في الكلام العربي؛ لأن ذلك له علاقة حميمة بما نحن بصدد شرحه ولا يمكن فهم ذلك إلا بفهم هذا.

لقد أجمع علماء البلاغة خاصة المتخصصين في علم المعاني أن الكلام العربي ينقسم إلى خبر وإنشاء، فالخبر هو ما احتمل الصدق والكذب، والإنشاء هو ما دل على طلب. كالنهي والتمني والاستفهام والدعاء، وغير طلبي، مثل: صيغ المدح والذم وألفاظ العقود والتعجب، وهلم جراً.

بعد هذا نرجع إلى المقصود بالذات وهو (ما زال)، إن هذا الفعل من أخوات كان الناقصة، ولكنه لا يعمل إلا بشرط أن يسبقه نفي لفظاً ومثله ما برح وما فتئ وما انفك.

فقولنا مثلاً: (ما زال محمد غائباً)، جملة تفيد الاستمرارية يعني استمرارية غياب محمد، فالجملة لذلك خبرية تفيد وقوع الخبر.

فالنفي فيها في الماضي لا يكون إلا بما. وأما إذا نحن غيرنا أداة (ما) بأداة (لا) وقلنا: (لا زال محمد غائباً)، في هذه الحالة مضمون الجملة سيتحول إلى إنشاء بعد أن كان

خبراً؛ إذ (لا) إذا دخلت على (زال) أفادت الدعاء حتماً، مثال ذلك قول ذي الرمة في صاحبته مية:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

فالشاعر يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان.

فالجملة السابقة: (لا زال محمد غائباً)، تحولت من خبرية إلى إنشائية حين دلت على الدعاء، وتحول لذلك المقصود إلى هذه، وأصبح المعنى هو: أدعو بدوام غياب محمد، ومن ثم كانت الجملة في الأصل خبرية تخبر عن غياب محمد، ثم ما لبثت أن صارت تدل على غير ما يحب محمد وأهله، وذلك بسبب هذا الخطأ وهو استعمال (لا) بدل (ما) مع (زال).

٤٢ ـ مدراء:

(مدراء) خطأ يكثر دورانه على ألسنة المذيعين والخطباء والمتحدثين. ويكثر كذلك دورانه على أقلام الكتاب خاصة الصحافيين. ولبيان صواب هذه الكلمة يجب أن نتحدث عن البنية الصرفية لها، وهذا يستدعي جزماً منا وقفة مع ما دخل الكلمة من إعلال وهو باب في اللغة

العربية على قدر من الصعوبة يمكن أن نسميها فلسفة لغوية، غير أنها فلسفة حلوة عذبة بصعوبتها تلك، تطلب منا الشرح بطريقة سهلة ميسّرة تتجنب المنهج الأثير عند القدامى الذي لا يفهمه اليوم إلا صفوة المتخصصين.

فكلمة مدير من الفعل الرباعي (أدار)، واسم الفاعل من الرباعي يصاغ دائماً على مفعل (بضم فسكون فكسر)، والقاعدة الصرفية في هذا أن حرف العلة وهي الياء تحركت وكان ما قبلها حرف صحيح ساكن، أي: أن الكلمة هكذا (مُدْيِر) فنقلت الحركة إلى الدال، يعني: حركة الياء المتحركة بالكسرة إلى الدال الساكن فأصبحت الكلمة هكذا: (مُدير) بضم الميم وكسر ثانيه وسكون ثالثه على وزن مفعل. هذه القاعدة الصرفية تسمى عند علماء النحو الإعلال بالنقل، وإليها أشار عالم النحو في وقْته ابن مالك في الألفية فقال في الإعلال بالنقل في الفعل والاسم معاً:

لساكن صح انقل التحريك من
ومثل لين آت عين فعل كابن
ومثل فعل في ذا الاعلال اسم
ضاهى مضارعاً وفيه وسم

ومن المعروف أن وزن (مفعل) لا يمكن جمعه على

(فعلاء)؛ وإنما يجمع جمع مذكر سالماً، فنقول فيه: (مديرون) في حالة الرفع، و(مديرين) في حالتي النصب والجر.

وأما ما يجمع على (فعلاء) فيكون صفة لمذكر عاقل صحيح اللام غير مضاعفة وتدل على وزن (فعيل) بمعنى فاعل الذي يدل على سجية، مثل: كريم كرماء، ولئيم لؤماء وهكذا.

٤٣ ـ هام:

ليس يخلو حديث خطيب أو حديث مذيع أو دراسة كاتب من استعمال كلمة (هام).

وإذا دققنا النظر في ذلك وجدنا أن كلمة (هام) تعني: المحزن من فعل همه الثلاثي، أي: أحزنه حزناً يذيب الجسم، يقول ابن السكيت أحد أعلام اللغة في كتابه: «إصلاح المنطق»: «قد همني المرض، أي: أذابني».

وهمَّ بالشيء نواه وعزم عليه، كما نص على ذلك لسان العرب، وليس هناك في كتب اللغة المعتمدة ذكر للكلمة (هام) بمعنى: (مهم) الرباعي الذي يعني بعث الهمة في الإنسان، فيقال: أهمه الأمر يهمه؛ خلافاً لمن يجتهد من المعاصرين في تكلّف مسوّغ لهذا الاستعمال؛ ذلك أن (هم)

لو جاز استعمالها مكان (أهم) لعثرنا عليها في الكلام الفصيح العالي وعلى رأسه كتاب الله تعالى المعجز.

وإن القاعدة في اللغة تقول بتفضيل الثلاثي على الرباعي إذا كانا بمعنى واحد (فنعشه) أفصح من (أنعشه)، و(وقفه) أفصح من (أوقفه) وهكذا.

والوارد في القرآن الكريم ـ حجة الله على البشر ـ هو الفعل الرباعي، أما الثلاثي فوارد بمعنى آخر قال تعالى في سورة آل عمران، الآية ١٥٤: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾.

مهما يكن؛ فإن الصواب هو أن تقول: «أمر مهم لا هام» بعيداً عن كل التأويلات المتعسفة.

٤٤ ـ حريق مهول:

نسمع كثيراً من حين لآخر خطأً شائعاً على ألسنة المذيعين وغير المذيعين من المتحدثين وهو قولهم: «حريق مهول».

ومهول بضم الميم وسكون الهاء وكسر الواو على وزن اسم فاعل من (أهول) الرباعي غير وارد، والصحيح هو «حريق هائل أو مهول»؛ إذ (هائل) من الثلاثي (هال) يهول

و(مهول) اسم فاعل من (هول) المزيد لحرف من جنس عينه، وذلك هو الوارد في المصادر اللغوية في مقدمتها أساس البلاغة للزمخشري الذي أورد (هال) و(هول) (بتشديد الواو) بمعنى واحد، ومثله أورد «القاموس» للفيروزآبادي، و«لسان العرب» لابن منظور.

والغاية من المزيد في وزن (هول) بالذات هي التكثير؛ يعني: الإكثار من التهويل والإفزاع، كما نقول في (طاف): (طوّف)، يعني: الإكثار من التطويف، وهنا يصدق قول علماء اللغة: «الزيادة في المبنى تزيد في المعنى».

لأجل هذا؛ لم يأت من مادة (هال) مزيداً ـ فيما نعلم ـ بالهمزة، إذ الغاية من زيادة الهمزة غير الغاية من زيادة حرف من جنس عين الفعل، وهذا مبحث يطول؛ لأنه يتعلق بمرامي مزيد الثلاثي، وهي مرام مختلفة.

ويبدو لي بعد هذا؛ أن الخطأ السالف الذكر ناشئ عن القراءة المختلّة للكلمة؛ وآية ذلك أن جل الناس يقرؤون كلمة (مهول) اسم فاعل من (هول) غلطاً على صيغة مهول ظناً منهم أنه اسم فاعل من (أهول)، فهو من حيث الشكل صحيح، ولكنه من حيث الواقع اللغوي غير صحيح؛ لأن (أهول) ليس وارداً، وحتى (المنجد) اقتصر على ذلك، ولم

يستعمل (أهول). وقد عودنا استعمال الأخطاء الشائعة في بعض الأحيان.

مهما تكن الحال فالغلط ناتج عن ضبط الكلمة ليس إلا، ولو أنها ضبطت لارتفع الالتباس، لذلك يصح أن نقول: «حريق مهول»، فالأحرف إذاً لم تتغير؛ وإنما الذي تغير هو الحركات.

٤٥ ـ تواجد الجند في الساحة:

يدور على ألسنة المذيعين والخطباء والمتحدثين في المحافل العلمية والأدبية بصورة تبعث على الاستغراب والدهشة، هذا الخطأ الكاسح: (تواجد الجند في الساحة) أو (تواجد الطلاب في الكلية). وحين نستنطق المصادر اللغوية المعتمدة عن هذه الصيغة المشتقة من فعل (وجد) وهي تعني: الوجود، فإننا لا نظفر بها بحال من الأحوال؛ وإنما نظفر بما يعني غير الذي يقصد إليه فعل (وجد)؛ ذلك أن (تواجد) تحمل دلالة معنى آخر هو إظهار الوجد والحب الشديد؛ وصيغة (تفاعل) من معانيها التظاهر بالفعل دون الحقيقة كقولنا: تناوم وتغافل وتغابى؛ كقول الشاعر:

ليس الغبي بسيد في قومه
لكن سيد قومه المتغابي

ومن معانيها أيضاً: حصول الشيء على سبيل التدرج، فالتواجد في ضوء هذا قد يعني: التظاهر بالوجد، أو قد يعني: حصول الوجد وتزايده بالتدرّج.

فقولهم: (تواجد الطلاب في الكلية)، تفسيره بالحقيقة اللغوية: أن الطلبة أصابهم الوجد والحب الشديد وهم في الكلية، وهذا أمر، وأيم الله، مضحك كما هو مضحك عن الصوفية في تواجدهم.

وعوض أن نقول: (تواجد)، وجب أن نقول: (يوجد) وإلا أصبح كلامنا يضرب في التيه، متنكباً مقاصد اللغة ومراميها.

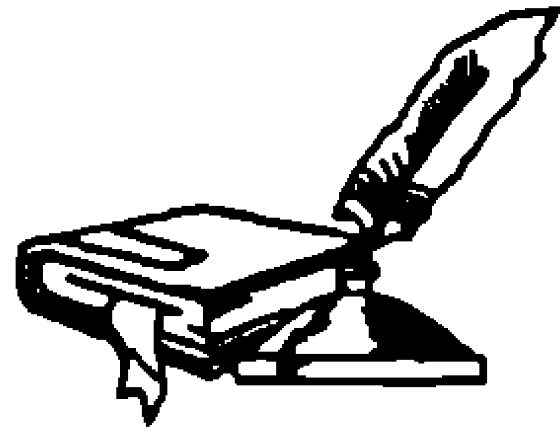
٤٦ ـ تسكين المتحرك قبل انتهاء الجملة خطأ:

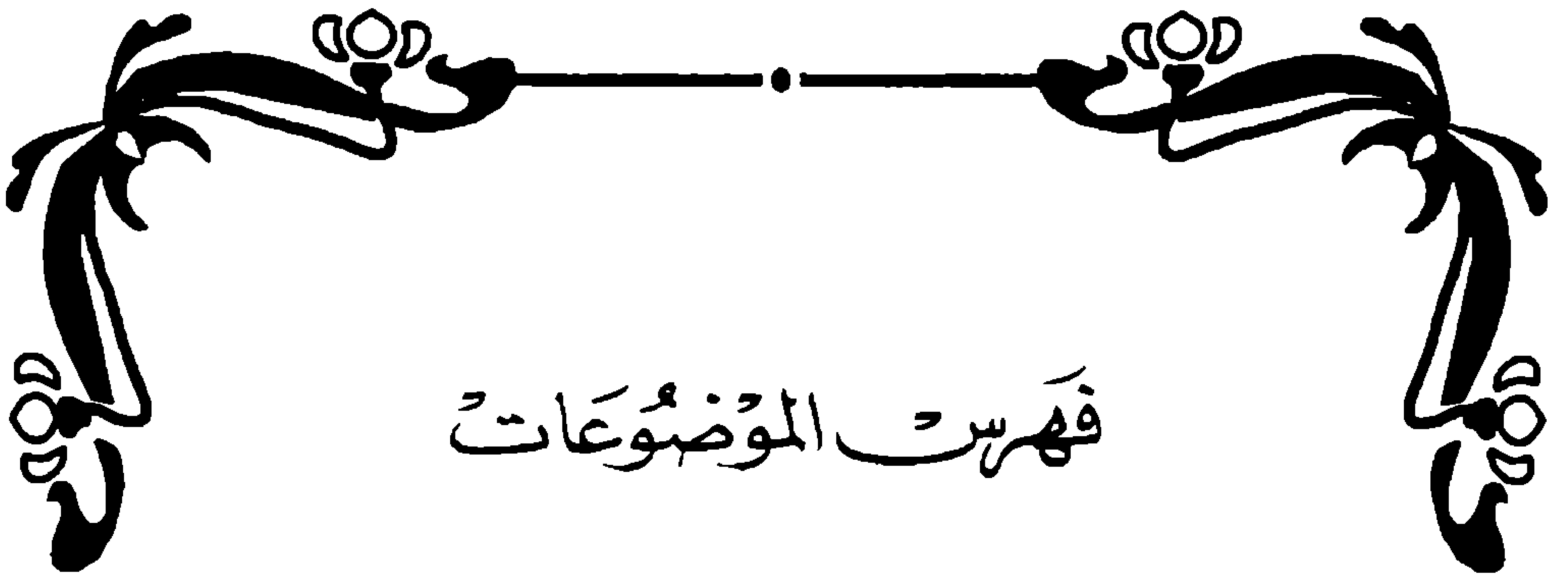
إن بعض المذيعين لا يحتفل بإظهار الحركة عن الاسم، خاصة حركة الجر على المجرور؛ إذ يسكنون المجرور قبل أن تنتهي الجملة، وهذا لا يجوز قطعاً، وذلك في مثل قولهم: (شارك في مؤتمر وزراء الخارجية وزير خارجيتنا) فهم هنا يسكنون (مؤتمر)، والواجب جره؛ لأن الجملة لم تنته بعد.

أما حين تنتهي فإنه يجب أن نقف بالسكون على المجرور، أو على كل متحرك التزاماً بالقاعدة النحوية

المشهورة القائلة: إن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك.

بناءً على ما سبق بيانه؛ فإن إظهار الحركة على كل متحرك واجب إلا عند الوقف، والوقف لا يصح إلا عند انتهاء الجملة.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

